الأمـم المتحدة

S/PV.5677



مجلس الأمن

السنة الثانية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٦٧٧**

الاثنين، ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٧، الساعة ٣٠/١٠

نيويورك

الرئيس:	السيد وولف	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشركن
	إندونيسيا	السيد كليب
	إيطاليا	السيد مانتوفاني
	بلجيكا	السيد فيربيكي
	بنما	السيد سويسكم
	بيرو	السيد فوتو – برناليس
	جنوب أفريقيا	السيد كومالو
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيد ليو زنمين
	غانا	السيد كريستشين
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	قطر	السيد البدر
	الكونغو	السيد إكوبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس

جدول الأعمال

الحالة الإنسانية في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي

07-35029 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة الإنسانية في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد جون هولمز، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

تقرر ذلك.

أدعو السيد هولمز إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

يستمع مجلس الأمن الآن إلى إحاطة إعلامية من السيد جون هولمز، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة الطارئة، وأعطيه الكلمة.

السيد هولمز (تكلم بالانكليزية): أشكركم كثيرا، سيدي، على هذه الفرصة لإطلاع مجلس الأمن على مهمتي في الصومال وأوغندا من ١١ إلى ١٦ أيار/مايو.

لقد زرت الصومال لتقييم الوضع الإنساني بشكل مباشر ولأناقش مع السلطات الرئيسية قضايا الوصول وحماية المدنيين وأمن العمليات الإنسانية. إن التشريد الهائل الذي حدث مؤخرا زاد من تعقيد واحدة من أصعب الحالات الإنسانية في العالم، وفي بلد متضرر ليس من صراع داخلي طويل الأمد فحسب، ولكن أيضا من انعدام مزمن للأمن الغذائي ومن تناوب الجفاف والفيضانات والأمراض المتوطنة عليه.

وزرت أوغندا لكي أفهم بشكل أفضل وأناقش مع الحكومة التحديات والفرص التي نواجهها في شمال أوغندا في مساعدة المشردين في المخيمات، الذين يهمون بالعودة إلى ديارهم وغيرهم ممن يعودون بالفعل إلى ديارهم، وذلك وسط جو من التفاؤل إزاء محادثات السلام في جوبا.

كانت مهمتي في الصومال أول زيارة يقوم بها أحد من الأمم المتحدة على مستواي منذ أوائل التسعينات. وكنت أنوي قضاء يومين هناك – أولا في مقديشو، للتباحث مع الحكومة الاتحادية الانتقالية بشأن سبل تحسين الاستجابة الإنسانية، ولمشاهدة مستوى الدمار الذي أحدثه القتال الأخير، ولأزور مستوطنات المشردين داخليا وأقابل بعض جرحى الحرب؛ وثانيا، لزيارة المشردين الجدد والجماعات الريفية في مدينة جوهر لإجراء تقييم مباشر لأوضاعها.

للأسف، انفجرت قنبلة على جانب الطريق بعد دقائق قليلة من وصولي إلى العاصمة الصومالية، فقتلت ثلاثة مسؤولين أمنيين في الحكومة الاتحادية الانتقالية. وبعد ذلك بوقت قصير انفجرت عبوتان ناسفتان أخريان على جانب الطريق، بينما أبطلت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال مفعول عبوة رابعة. كل تلك القنابل كانت على الطرق التي كنا ننوي المرور بها أو بالقرب منها.

ولا أعتقد أنني كنت المستهدف الرئيسي لتلك الهجمات، أو الأمم المتحدة أو المجتمع الإنساني الأوسع. بل أظن أنها كانت تهدف إلى نقض أية وجهة نظر مفادها أن الصراع قد انتهى فعليا. وعلى أي حال، حدّت تلك القنابل من تحركاتي المخططة حول مقديشو وأدت المشاكل المتعلقة

بالأمن والتنقل الناجمة عنها إلى عدم تمكني من الذهاب إلى مدينة جوهر.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر مرة أخرى الوحدة الأوغندية في بعثة الاتحاد الأفريقي على مساعدتها الاحترافية في مرافقتها لي أثناء الزيارة. وكان مشجعا أن نرى ترحيب سكان مقديشو بوجودها في الشوارع. وهذا يجعل من مقتل أربعة من حفظة السلام الأوغنديين الأسبوع الماضي بعد انفجار قنبلة أخرى على جانب الطريق أمرا أكثر مأساوية. أكرر تعزيتي للحكومة الأوغندية والقوات المسلحة وأسر الضحايا.

كما أبلغت مجلس الأمن في ٢٤ نيسان/أبريل، نعتقد أن اندلاع القتال الضاري والدموي في مقديشو في أواخر نيسان/أبريل لم يسفر عن مجرد سقوط مئات القتلى والجرحى ومعظمهم مدنيون أبرياء سقطوا في تبادل إطلاق النيران، بل تسبب أيضا في دفع ما يصل إلى ٤٠٠ ٠٠٠ نسمة إلى الفرار من المدينة. ورغم أن هناك بعض عمليات عودة، أكثرها من ضواحي مقديشو ولأشخاص يحاولون استعادة مصادر رزقهم لعدم امتلاكهم أي أصول ولأنهم يعيشون دون دعم، فإن الغالبية العظمى من الذين فروا لم يعودوا إلى المدينة حتى الآن.

والعوامل التي تحول دون العودة على نطاق أوسع تشمل صعوبات التنقل، والخوف المستمر من العنف، وتحذيرات الحكومة الاتحادية الانتقالية للمشردين داخليا المقيمين في مقديشو منذ زمن بعدم العودة إلى ما تُسمى المباني العامة، وحقيقة أن العديد من سكان المناطق التي تضررت كثيرا من القتال لم تبق لهم منازل يعودون إليها. كثير من المعنيين مازالوا يعيشون في ظروف بائسة في عراء الأرياف، لا مأوى لهم سوى الأشجار ولا يحصلون إلا على القليل من القوت والمرافق الصحية الأساسية والمياه النظيفة والمأوى والرعاية الطبية أو لا يحصلون على أي منها. ومن بين الشواغل الملحة محنة النساء الحوامل اللائي يضطررن إلى الوضع دون مساعدة طبية. في الوقت نفسه، تم الآن تسجيل أكثر من ٣٠ ٠٠٠ حالة حادة للإسهال المائي والكوليرا المصاحبة لها في جنوب الصومال، بما في ذلك ١ ٠٠٠ حالة وفاة تقريبا ناجمة عنها.

في أواخر نيسان/أبريل، تعرقلت الجهود الإنسانية بشكل خطير جراء التخويف والمضايقات التي تعرض لها العاملون في المجال الإنساني وإغلاق مدارج الطيران الاستراتيجية والتوجيهات الإدارية من الحكومة الاتحادية. وخلال الأسابيع القليلة الماضية، تم إحراز تقدم في إيصال المساعدات، ويعود الفضل في ذلك جزئيا إلى زيادة التعاون مع السلطات.

لقد تم الوصول حتى الآن إلى حوالي ٢٩٠ ٠٠٠ مشرد وتقديم إمدادات غير غذائية لهم، بينما شملت الاستجابة في مجالي الصحة والإصحاح دعم مستشفيات وتوفير الأدوية وأنشطة المعالجة بالكلور. وقام برنامج الأغذية العالمي ومنظمة كير معا بتوزيع الإمدادات الغذائية على نحو ١٨٠ ٠٠٠ نسمة. لكن الحقيقة الواضحة هي أن المساعدات لا تتناسب حتى الآن مع الاحتياجات على الإطلاق. وما زالت هناك جيوب في جنوب وسط الصومال لم يتم الوصول إليها ولا تزال العقبات تعترض وصول المساعدات الإنسانية.

وللأسف، تعرقل القرصنة أيضا قدرة برنامج الأغذية العالمي على نقل الأغذية عن طريق البحر، بينما توجد مشكلات مع القوافل البرية لدى المتعاقدين من القطاع الخاص مع الوكالات الإنسانية لتوصيل المساعدات. وهناك، على سبيل المثال، نقاط تفتيش كل ١٠ كيلومترات في بعض

المناطق، وتُفرض عندها ما تُسمى ضرائب تصل إلى ١٠٠ دولار في كل نقطة تفتيش.

وخلال زيارتي إلى مقديشو، ناقشت مع الرئيس يوسف أحمد ورئيس الوزراء جيدي الحاجة الملحة إلى زيادة جهود الإغاثة، على سبيل المثال من خلال إنشاء آليات أفضل للاتصال وتسوية المشاكل بين السلطات والمجتمع الإنساني. كما حثثت الحكومة على إصدار تعليمات للسيطرة على أعمال الجماعات المسلحة عند نقاط التفتيش؛و لضمان خفض مشكلات التأشيرات والتصاريح والجمارك إلى أدنى حد؛ وللتوضيح العلني بأن جميع المساعدات الممكنة ينبغي إعطاؤها للوكالات والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال تقديم الإغاثة الإنسانية.

وأكد لي رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء أنهما ملتزمان تماما بالمساعدة. لكن مناقشتنا تعقدت بسبب خلاف على خطورة الأزمة. لقد أوحيا بأنه لا يوجد سوى ٣٠ ٠٠٠ إلى ٤٠ ٠٠٠ شخص شردهم القتال في مقديشو وأن نصف هؤلاء قد عادوا بالفعل إلى العاصمة. كما شددا كثيرا على ضرورة زيادة تعاون منظمات الإغاثة مع السلطات وانتقالها بسرعة من نيروبي إلى الصومال.

من ناحيتي، أثرت مصير قرابة ٢٥٠ ٠٠٠ من المشردين الحضريين المقيمين منذ زمن في مقديشو، وعدد كبير منهم من عشيرة الهوية وكثيرون منهم فروا من المدينة. لقد هجر المشردون داخليا المواقع الموجودة في مناطق يحتد فيها الصراع، في حين أن المشردين داخليا الذين كانوا يعيشون في مبان عامة لا يستطيعون العودة، نظرا لأن الحكومة تنوي استرداد تلك المباني. و لم تقترح الحكومة بعد حلا بديلا مستداما غير اقتراح عودتهم إلى مناطقهم الأصلية. وإذ أتفهم حاجة الحكومة إلى تفعيل المؤسسات العامة، فلا بد من تحديد حلول بديلة لذلك القطاع من السكان المعرض للخطر بدرجة عالية.

وبعد الاجتماع الذي عقدته مع الحكومة الاتحادية الانتقالية، تمكنت من القيام بزيارة قصيرة لموقع عاش فيه بعض الناس المشردين داخليا لفترة بلغت ١٧ سنة. والمبنى، الذي كان بمحض الصدفة مقر السفارة البريطانية السابقة في مقديشو، يحوي الآن ما يزيد عن ١٥٠ أسرة، معظمها من الرعاة الذين فقدوا ممتلكاتهم في أوائل التسعينات وهاجروا إلى العاصمة بحثا عن عمل. وبينما كنت أتجول وسط الأزقة الضيقة الفاصلة بين البيوت الهشة بشكل لا يصدق المبنية من خردة من المواد والعيدان، حاولت أن أتخيل الحياة اليومية للأطفال الذين كانوا يتبعونني وما يخبؤه لهم المستقبل. والواقع أنه لم يبذل ما يكفي من الجهود لتوفير أبسط ظروف العيش الكريم لأولئك الناس.

وقلت للمجلس في ٢٤ نيسان/أبريل إنني كنت أشعر بقلق بالغ إزاء التقارير التي أفادت بوقوع انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي خلال عمليات القتال الأخيرة، التي اتسمت بالاستخدام العشوائي للقوة المفرطة في مناطق مدنية، من جانب جميع الأطراف على ما يبدو. كما أفادت العديد من التقارير بوقوع انتهاكات أساسية لحقوق الإنسان، بما فيها عمليات الاختطاف والقتل غير القانوني، وهناك شواغل بشأن اعتقال أفراد بصورة تعسفية على ما يبدو وترحيلهم واختطافهم. وعندما أثرت تلك الشواغل، رفض الرئيس يوسف أي مزاعم بشأن تورط الحكومة الاتحادية الانتقالية. غير أنه قبل اقتراحي المتعلق بقيام مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بزيارة للصومال للنظر في تلك المزاعم. وآمل أن تتم هذه الزيارة قريبا.

وتمكنت خلال إقامتي القصيرة في مقديشو من الالتقاء بممثلين للمجتمع المدني، بما في ذلك جماعات من

الشيوخ والنساء. وأعربوا لي عن شواغلهم إزاء ترهيب المجتمع المدني ووسائط الإعلام المحلي. كما أعرب العديد منهم عن اقتناعهم بأن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بشكل عام، تخليا عن الصومال و لم يكونا مهتمين بمصير الشعب الصومالي. وأكدت لهم أن هذا ليس صحيحا وأن وجودنا في حد ذاته في مقديشو يشكل رمزا لانشغال الأمم المتحدة العميق، سواء على الصعيد السياسي أو الإنساني. ومن مسؤوليتنا جميعا التأكد من أن الحالة كذلك بالفعل، وعدم التنكر للصوماليين في هذه الساعة الأخيرة التي تشتد فيها حاجتهم إلينا.

وفي الوقت الذي أتكلم فيه، تبذل منظمات الإغاثة التابعة للأمم المتحدة وغير التابعة للأمم المتحدة قصارى جهدها لمواصلة تعزيز جهود الإغاثة الإنسانية. وعلاوة على توفير منظمة الأمم المتحدة للطفولة لإمدادات الغذاء في حالة الطوارئ، فهي تستهدف توفير المأوى واللوازم الأخرى غير الغذاء لـ ٠٠٠ ١٨٠ من السكان في جنوب وسط الصومال. وتستهدف مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين توفير المأوى في حالة الطوارئ، واللوازم غير الغذاء، والدعم للخدمات الأساسية لـ ٠٠٠ ٩٠ شخص. وقد أوضحت أن ١٠ ملايين دولار متاحة من الصندوق المركزي للاستجابة في حالة الطوارئ لتلك المشاريع وغيرها. غير أنني أحث المانحين الآخرين على زيادة استجابتهم أيضا، بما في ذلك من خلال دعم المنظمات غير الحكومية التي تعمل جاهدة لتعزيز حضورها وأنشطتها في الصومال، والبعض منها لأول مرة.

وأكبر إسهام وحيد يمكن القيام به في جهود الإغاثة الإنسانية سيكون هو إيجاد استقرار حقيقي، لتمكين الناس من العودة بحرية إلى ديارهم واستئناف أمور حياقم. ولن يتسنى ذلك من خلال حل عسكري بل بالحوار السياسي المفتوح للجميع والمصالحة بين سائر الجماعات السياسية الأساسية وغيرها، وهو ما دأب المجتمع الدولي على المطالبة به. وينبغي مضاعفة هذه الجهود، إذا أردنا إيجاد أي أمل في التوصل إلى سلم دائم، بسحب القوات الإثيوبية، والنشر الكامل للقوة التابعة للاتحاد الأفريقي. وبخلاف ذلك، وانطلاقا مما رأيت وسمعت خلال زيارتي، أخشى أن تكون فرص استمرار الصراع، والتدهور، والفقر لمزيد من السنوات الطوال قائمة بقدر كبير. وفي غضون ذلك، من الأهمية بمكان الحفاظ على طابع الحياد والاستقلال للاستجابة الإنسانية وضمان تأييدها تأييدا كاملا من جانب الحكومة الاتحادية الانتقالية وغيرها من الأطراف الفاعلة الصومالية.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن تقديري لجهود الأمم المتحدة وغيرها من موظفي العمل الإنساني الوطنيين في الصومال الذين، على الرغم من الظروف الصعبة والخطيرة للغاية، يواصلون القيام بعمليات حيوية. وأصبح الكثير من سكان مقديشو أنفسهم أشخاصا مشردين داخليا، وعلى الرغم من اضطرارهم للعناية بأسرهم المشردة، ما زالوا يسافرون لساعات كل يوم إلى العاصمة لمواصلة مزاولة عملهم. فالفضل يرجع لهم أساسا في تمكيننا من الإبقاء على الأقل على بعض المساعدة للصوماليين الذين يعانون من حاجة ماسة من هذا القبيل.

وأود الآن أن أتطرق لشمال أوغندا لأقدم صورة أكثر تشجيعا. فقد عدت من زيارتي إلى هناك مقتنعا بأن الحكومة الأوغندية والمجتمع الدولي لديهما الآن الفرصة، من خلال دعم العملية السياسية في جوبا ومواصلة تقديم المساعدة الإنسانية والانتقال من الإغاثة إلى الانتعاش، لحل إحدى أهم حالات الطوارئ الإنسانية في أفريقيا – غير أن مجهودا دوليا كبيرا مازال مطلوبا على جميع تلك الجبهات.

والحالة في المقاطعات المتضررة بالصراع في شمال أوغندا تتحسن، إذ أن الأمن ازداد مع الانخفاض الكبير في هجمات جيش الرب للمقاومة وجهود الحكومة الأوغندية

والمجتمع الدولي الإنساني لمساعدة المشردين أثمرت بعض النتائج. وهناك قدر من التفاؤل يلوح في الأفق. وعمليات التنقل ليلا لتفادي الاختطاف من قبل جيش الرب للمقاومة – الذي كان يشكل في الماضي أكثر الأوجه مأساوية لشمال أوغندا، بتعرض أكثر من ٢٠ ٠٠٠ طفل له – انتهت بشكل كبير. غير أنه ما زال يتعين قطع مسافة طويلة ومواجهة عراقيل خطيرة. في الطريق. وما زالت المخيمات تحتضن ١,٦ مليون من الناس المشردين، على الرغم من أن ذلك الرقم يشكل انخفاضا هاما مقارنة بالارتفاع إلى مليونين الذي بلغه قبل ثلاثة أعوام.

ويظهر تقرير صدر مؤخرا لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأن عددا من الأشخاص المشردين يحاولون الرحيل من المخيمات إلى ديارهم. والبعض منهم عادوا بالفعل إلى ديارهم بصورة دائمة. غير أن تلك الحركة ليست مكثفة أو غير قابلة للرجوع عنها حتى الآن. ففي منطقة أشولي دون الإقليمية، ما زال ثلاثة أرباع الأشخاص المشردين داخليا تقريبا البالغ عددهم ١,١ مليون نسمة في مخيماتهم الأصلية. وربعهم الآن في مواقع استيطانية جديدة أقرب إلى ديارهم، وهم يتنقلون يوميا إلى قراهم الأصلية. غير أن عدد الذين عادوا بشكل دائم إلى ديارهم لا يمثل حتى الآن إلا ١ في المائة، أو ما يزيد بقليل عن ٧ ٠٠٠ نسمة. أما في منطقة لانغو دون الإقليمية، في مكان أبعد من المنطقة الحدودية الحساسة، فالحالة ما زالت مشجعة بقدر أكبر. فلم يبق في المخيمات إلا ربع الأشخاص المشردين البالغ عددهم ٤٦٦ ٠٠٠ نسمة، في حين أن المتبقين – أي ما يزيد عن ٣٥٠ ٠٠٠ – عادوا بالفعل إلى ديارهم. ومن الهام أن تظل عملية العودة مرهنة بقيام الناس أنفسهم باختيارات حرة ومبنية على معلومات.

وفي مقاطعة كيتغوم في منطقة أشولي دون الإقليمية، قمت بزيارة لموقع لابورومور الاستيطاني الجديد المخصص لأولئك الذين غادروا مخيما كبيرا مجاورا في اتجاه ديارهم. وقال لي القاطنون إنهم لن يشعروا بالقدر الكافي من الآمان للعودة إلى ديارهم بشكل دائم حتى يتم التوصل إلى اتفاق سلام نهائي مع جيش الرب للمقاومة، لإنهاء الصراع الذي دام عشرين سنة. وكانت رغبتهم في السلام قوية وملموسة. ومن الواضح أنهم كانوا يتابعون كل صغيرة وكبيرة في محادثات جوبا بمزيج من التوقع والتخوف. كما قالوا إن العودة الكاملة لن تتسنى حتى يتم توفير الخدمات الأساسية من قبيل المياه، والعناية الصحية، والتعليم في مناطق سكنهم الأصلي. وتلقيت رسائل مماثلة في المخيم المجاور لناموكورا للأشخاص المشردين، الذي يحتضن ما يناهز ١٧ ٠٠٠ من الأشخاص المشردين، حيث قضيت الليلة بعد مناقشة الحالة مع الشيوخ في جلسات السمر التقليدية حول النار. وقد عبروا لي عن مخاوفهم المتعلقة بثقافتهم وأسلوب حياتهم إذا لم يتم إيجاد حل للصراع قريبا حتى يتمكنوا في نهاية المطاف من استئناف حياتهم بشكل عادي.

والحالة – التي لا يزال فيها معظم الناس في المخيمات، بعضهم في بيوت مؤقتة في المناطق التابعة وآخرون بدأوا بالفعل في العودة إلى ديارهم – تنطوي بالنسبة لنا على ثلاثة تحديات، تمكنت من مناقشتها مع الرئيس موسيفيني وأعضاء حكومته.

أولا، ينبغي لنا مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية الحيوية إلى الأشخاص البالغ عددهم ١,٦ مليون الذين ما زالوا في المخيمات. ثانيا، مازال الناس الذين إما رحلوا إلى مواقع استيطانية جديدة أو يتنقلون إلى أماكنهم الأصلية من مخيمهم القائم، بحاجة إلى الأغذية واللوازم المترلية الأساسية، غير أنهم يطالبون كذلك بالحصول على خدمات من قبيل المياه والصرف الصحي، والخدمات الصحية والتعليم في مناطقهم الجديدة. ثالثا، يحتاج أولئك الذين عادوا إلى ديارهم إلى مجموعة أساسية من خدمات الدعم للمراحل

المبكرة، بل الأهم من ذلك، يحتاجون إلى قدر أكبر من المساعدة الإنمائية والمتعلقة بإعادة التعمير بغية استئناف أساليب المعيشة الزراعية العادية لديهم، مع إعادة إنشاء البنية التحتية والخدمات الاجتماعية. وتلك المراحل الثلاث ستتزامن، أحيانا في تقارب شديد، مما يوجد حالة معقدة تتطلب نهجا مرنا ومنسقا بشكل كبير. وعلينا أيضا أن نراعي المسائل الهامة والصعبة مثل الحقوق في الأراضي؛ واستمرار تسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم؛ ومصير الفئات البالغة الضعف، من قبيل المسنين والمعوقين والأيتام، غير القادرين على العودة بسهولة إلى ديارهم؛ والتخلص من الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة من مخلفات الصراع.

وإذا استمرت الاتجاهات الايجابية الحالية، يمكننا جميعا أن نرى بوضوح التحديات والفرص المقبلة. ويتعين علينا أن نحدث انتقالا محكما من الإغاثة إلى التنمية، وهو أمر لم يكن المجتمع الدولي يتميز به دائما. وتعمل حكومة أوغندا، بدعم من البنك الدولي والجهات الدولية المقدمة للمعونة، على وضع خطة للسلام والانتعاش والتنمية. وهذه الإستراتيجية، التي ينبغي أن تطبق بشكل مطرد بالتوازي مع استمرار جهود تقديم المساعدة الإنسانية، ستقتضي الالتزام الكامل من الجميع إذا أريد لها أن تتكلل بالنجاح. ولا يمكننا أن نتحمل الفشل، ولن تكون لنا مبررات مناسبة لو فشلنا.

ولكن لا يمكن تحقيق أي من هذا بدون استمرار مستويات سخية للتمويل. وفي عام ٢٠٠٦، تم تمويل النداء الموحد من أجل أوغندا بنسبة ٩٠ في المائة. والأمر المزعج هو أن نداء هذا العام من المتوقع أن يتم تمويله بنسبة لا تتجاوز ٥٠ في المائة من هدفه الذي يبلغ ٣٠٣ ملايين دولار. وتعين على برنامج الأغذية العالمي بالفعل أن يخفض حصصه لإعاشة الأشخاص المشردين داخليا من نسبة ٦٠ في المائة إلى نسبة ٤٠ في المائة من الاحتياجات الكاملة. وبالتالي أناشد جميع المعنيين عدم التراخي في جهودهم وتوفيرهم للموارد في وقت تمس تماما الحاجة إلى هذه الموارد.

ويمثل نجاح عملية السلام الأمر الرئيسي العاجل لهذه الفرصة. وبدأت محادثات جوبا، بوساطة حكومة جنوب السودان وبتيسير من الرئيس شيسانو، إحراز بعض النتائج. وفي الوقت نفسه، فإننا جميعا ندرك أن العملية هشة وأن مسألة الأوامر التي أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية سيتعين أن تعالج بشكل سليم وبطريقة تفي بمتطلبات تحقيق السلام والعدالة على السواء. ولا يوجد احد يتابع هذا الأمر بتركيز اشد من تركيز الأشخاص المشردين في شمال أوغندا، الذين يريدون قبل كل شيء أن يشهدوا تحقيق المصالحة والسلام الدائم. وعلى سبيل المثال، كانت تلك هي الرسالة الواضحة الموجهة من مجموعة الأطفال المختطفين السابقين الذين اجتمعت معهم، بالرغم من تجاربهم المروعة.

والأمم المتحدة، من جانبنا، ستواصل تقديم الدعم لحكومة جنوب السودان من خلال مشروع مبادرة جوبا، مع المساعدة بسبل عملية وسياسية لأمانة السلام ولفريق رصد وقف أعمال القتال. وأؤمن بان هذه المحادثات تستحق أيضا الدعم الكامل من المجتمع الدولي الواسع ومن الحكومات الإقليمية الرئيسية. والمخاطر كبيرة، بالنسبة لشمال أوغندا وجنوب السودان على السواء.

كما أنني أثرت مع الرئيس موسيفني والحكومة الحالة في كراموجا، في شمال شرقي أوغندا. والحكومة منخرطة هناك في عملية لإزالة العديد من الأسلحة المستحوذة بصورة غير قانونية في تلك المنطقة التي ظلت مضطربة لوقت طويل. وهذا، في حد ذاته، أمر ضروري وشرعي. فعلى سبيل المثال، أثار معي العديد من الأشخاص المشردين في أشولي مخاوفهم المتزايدة من سارقي الماشية الكاراموبين، المسؤولين عن العديد من عمليات القتل والحوادث العنيفة التي وقعت

مؤخرا. ومع ذلك، كان هناك أيضا العديد من دواعي القلق حيال الاستخدام المفرط للقوة من جانب الحكومة والانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان، مثلا على النحو المفصل في التقرير الأخير الذي قدمه مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. وناشدت الحكومة أن تأخذ هذه الشواغل على محمل الجد وأن تزيد جهودها الإنمائية بالتوازي مع عملية نزع السلاح.

لقد وصفت اليوم حالتين مختلفتين للغاية، ولكن كلتاهما جديرتان باهتمام وثيق وبتقديم المساعدة من المجتمع الدولي عموما ومن مجلس الأمن على وجه الخصوص. وفي الصومال، فان الاحتياجات الإنسانية العاجلة احتياجات هائلة والى حد كبير لم يتم الوفاء بها حتى الآن. ولا يمكن توقع تحسن حقيقي يذكر ما لم يتم التوصل إلى تسوية سياسية داخلية مرضية وشاملة بشكل تام. وخلاف ذلك، أخشى حدوث أسوأ الأمور.

وفي أوغندا، من الناحية الأخرى، تتوفر للأمم المتحدة والمجتمع الدولي، اللذين يعملان بصورة وثيقة مع حكومة أوغندا، الفرصة للتوصل إلى نهاية سلمية لأحد أكثر الصراعات العصيّة في أفريقيا ولإحراز نجاح حقيقي في عودة الأشخاص المشردين في شمال أوغندا إلى ديارهم. وهؤلاء الأشخاص يعيشون بين الأمل والخوف: الأمل بأن اليوم الحاسم لعودتهم إلى ديارهم قد يكون قريبا، والخوف من أنه إذا انهارت محادثات السلام، فإن تجدد أعمال العنف يمكن مرة أخرى أن يضيع هذه الفرصة من بين أيديهم. وأناشد جميع المعنيين بذل كل ما في وسعهم لضمان ألا تضيع هذه الفرصة الفريدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد هولمز على إحاطته الإعلامية.

السيد بريان (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام هولمز على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة الإنسانية في الصومال وشمال أوغندا. ونشيد بجهوده وبشجاعته في الاضطلاع بالبعثة إلى الصومال لتقييم الحالة الإنسانية على أرض الواقع. ونتشاطر دواعي قلقه حيال قسوة الأزمة الإنسانية في الصومال وحجمها. ونؤمن بأن على المجتمع الدولي أن يعزز جهوده لمساعدة المؤسسات الاتحادية الانتقالية على تحقيق استقرار الحالة على أرض الواقع وتقديم الإغاثة الإنسانية لمئات الآلاف من الأشخاص الذين هم بحاجة ماسة إلى المساعدة والحماية.

وفي هذا الصدد، نناشد جميع الأطراف الصومالية وقف سفك الدماء والانخراط في حوار سياسي حقيقي. ونناشد المؤسسات الاتحادية الانتقالية مد يدها إلى جميع أطراف وفئات المجتمع الصومالي بغية بدء عملية وطنية وشاملة للمصالحة تفضي إلى التوصل إلى حل دائم ومستدام للصراع في الصومال.

وندين بشدة الهجمات الأخيرة وأعمال القرصنة التي تهدد عمليات إيصال الإغاثة إلى البلد والقدرة على توفير الأغذية لمليون صومالي. ونؤمن بأنه ينبغي اتخاذ جميع الخطوات والإجراءات اللازمة من جانب المجتمع الدولي لوقف هذه الهجمات ولحماية شحنات المعونة الإنسانية ولإنشاء ممرات آمنة للسماح بالوصول الإنساني الكامل وبدون إعاقة. وعلينا أن نتأكد من تقديم المسؤولين عن القيام بهذه الأنشطة الإجرامية إلى العدالة.

وفي الوقت نفسه، نتفق مع السيد هولمز على انه لا بد للحكومة الاتحادية الانتقالية أن تتحمل مسؤوليتها عن رعاية المدنيين وتهيئة أكثر بيئة تشغيلية مؤاتية للعاملين في تقديم المعونة. وبالتالي نناشد السلطات في الصومال تقديم تعاونها الكامل لوكالات تقديم المساعدة الإنسانية وتيسير

حرية تنقل العاملين في تقديم الإغاثة داخل البلد وفي جميع أنحائه.

كما أننا نتشاطر دواعي قلق السيد هولمز حيال الانتهاكات الجسمية للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك انتهاك حقوق النساء والأطفال في الصومال، على النحو الذي أبلغ به الأمين العام في تقريره الأخير عن الأطفال والصراع المسلح في الصومال (S/2007/259). ويبرز التقرير حقيقة أن الأطفال ما زالوا يشكلون فئة معرضة لخطر كبير في الصومال .ونلاحظ عدة تطورات مثيرة للقلق بشكل خاص في هذا الصدد، مثل زيادة التجنيد المستهدف للأطفال، واختطاف الأطفال وأعمال العنف الجنسي المرتكبة ضد النساء والفتيات في سياق الأشخاص المشردين داخليا. ونؤيد تأييدا تاما التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام.

ونناشد جميع الشركاء الدوليين تكثيف وساطتهم وجهودهم لصنع السلام في الصومال بغية كفالة التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٧٤٤ (٢٠٠٧). ونتفق مع السيد هولمز على انه يلزم مضاعفة تلك الجهود إذا أريد إيجاد أي أمل بإحلال السلام الدائم.

ونشيد بحفظة السلام الأوغنديين الأربعة الذي جادوا بأرواحهم. وفي ذلك الصدد، نود أن نبرز الحاجة العاجلة إلى النشر الكامل لقوة الاتحاد الأفريقي في الصومال في ذلك البلد. ونرى أن هذا أمر حاسم لتحقيق استقرار الحالة على ارض الواقع ولتهيئة الظروف التي يمكن أن تترعرع فيها عملية السلام. وعلى المجتمع الدولي أن يقدم مساعدته الكاملة ودعمه لبعثة الاتحاد الأفريقي بغية تمكينها من الاضطلاع بولايتها.

ونرحب بحقيقة أن السيد هولمز توفرت له فرصة أيضا لزيارة أوغندا والاجتماع مع الممثلين السياسيين، فضلا عن السلطات المحلية والعاملين في تقديم المعونة. ويسر سلوفاكيا أن تنوه بتحسن الحالة الأمنية في المنطقة وبالعودة التدريجية لأعداد من الأشخاص المشردين داخليا إلى مناطق قريبة من ديارهم. ومع ذلك، ما زال هناك داع للقلق حيال الأزمة الإنسانية التي تؤثر على ١,٦ مليون شخص في شمال أوغندا. وشعرنا بالتشجيع حيال الاستئناف مؤخرا لمحادثات السلام في جوبا بين حكومة أوغندا وجيش الرب للمقاومة، ونود أن نؤكد على ضرورة استخدام الفرصة الراهنة للتوصل إلى تسوية نهائية وشاملة لهذا الصراع الذي طال أمده بدون أن تتعرض مبادئ العدالة الدولية للخطر.

ونتشاطر تماما رأي السيد هولمز بأنه ينبغي للمجتمع الدولي مواصلة تقديم الدعم لعملية لانتعاش ومساعدة الناس على العودة إلى ديارهم. ونأمل أن تتواصل الجهود الحالية الرامية إلى تحسين تقديم المساعدة وتنفيذ خطط الانتعاش.

أما في ما يتعلق بالأطفال المتضررين من الصراع المسلح في أوغندا، فإننا قلقون إزاء ما خلص إليه آخر تقرير للأمين العام عن الأطفال والصراع المسلح في أوغندا (S/2007/260)، لا سيما الاستنتاج المتمثل في أن عددا من الأطفال ما زالوا محتجزين في صفوف جيش الرب للمقاومة. وعلى الرغم من التعاون المشجع للسلطات الأوغندية مع مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح، نرى أن التحقيق الذي قامت به منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الجرائم التي ارتكبتها قوات الدفاع الشعبية الأوغندية ما زال غير مرض. ونؤيد تماما التوصيات الواردة في التقرير، لا سيما دعوة الأمين العام إلى اتخاذ خطوات فورية لإنهاء تجنيد الأطفال، واستخدام الأطفال الجنود، وإطلاق سراح الأطفال.

وأخيرا، نود أن نشيد بجميع المنظمات الإنسانية العاملة في شمال أوغندا والصومال على جهودها الحثيثة

للتخفيف من شدة معاناة آلاف الناس في الصومال وأوغندا معا.

السيد البدر (قطر): أشكر السيد جون هولمز، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، ومنسق الإغاثة في حالة الطوارئ، على حضوره وتقديم إحاطته الإعلامية الشاملة والمفيدة لنا هذا الصباح.

إننا نتفق مع ما ورد في الإحاطة الإعلامية لوكيل الأمين العام من أن الحالة الإنسانية في كل من أوغندا والصومال موضوع نقاشنا اليوم، هي حالة متردية وبحاجة إلى التصدي العاجل لها. ونلاحظ أن الحالة الإنسانية في هاتين المنطقتين من أسوأ الحالات الإنسانية في العالم. وليس هذا فحسب، بل إن كلتا المنطقتين تميزان بطول معاناة شعوبهما على مدى أكثر من عقدين من الزمان.

وعند النظر في الأسباب الكامنة وراء هذا الوضع، يتبين أن السبب ذو شقين: الأول هو الحالة الاقتصادية المتردية، والثاني هو استمرار الصراع والقلاقل السياسية. وهذان الشقان مرتبطان بعضهما ببعض إلى حد ما، ولهذا فإنه من الضروري أن يقوم المجلس بأخذ الحالة الإنسانية في الاعتبار عند النظر في البنود التي تتعلق بهاتين المنطقتين.

وبالإضافة إلى ما ورد في الإحاطة الإعلامية المقدمة للمجلس هذا الصباح، فقد ورد إلينا في وقت سابق من هذا الشهر تقريران من الأمين العام عن حالة حقوق الإنسان في الصومال وفي أوغندا. ومن خلال عرض التقريرين لحالة حقوق الإنسان للأطفال في هذين البلدين، توجد إشارات عديدة إلى التردي المؤسف للحالة الإنسانية للأطفال في البلدين وخاصة في الصومال.

أما في أوغندا، فإننا نأمل أن يتم احترام اتفاق وقف الأعمال العدائية الموقع بين الحكومة وقادة جيش الرب للمقاومة لتسهيل تقديم المساعدة إلى المنكوبين وعودة النازحين طواعية إلى ديارهم.

ونشارك أعضاء المجلس في التأكيد على أهمية التعاون بين هيئات الأمم المتحدة المختلفة فيما يخص الاهتمام بالحالة الإنسانية للسكان المدنيين، وخاصة الأكثر عرضة للمخاطر منهم، وكذلك على ضرورة التزام جميع أطراف الصراع في تلك المناطق بحماية المدنيين وعدم اتخاذ إجراءات تعرضهم للخطر أو تمنع وصول المساعدات الإنسانية إليهم، بما في ذلك الأخطار الناجمة عن العمليات العسكرية التي تتم خارج نطاق الشرعية الدولية.

وأخيرا، فإننا نتطلع إلى استمرار تقديم إحاطات إعلامية في المستقبل بشأن الحالات الإنسانية الخطيرة الناجمة عن الصراع في الحالات التي هي قيد نظر المجلس.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أضم صوتي إلى الأصوات التي أعربت عن الشكر لوكيل الأمين العام على إحاطته الإعلامية. فهذه المعلومات المستكملة عن الحالة الإنسانية تستحق الترحيب الشديد، وتشكل تذكرة هامة للمجلس بالتكلفة البشرية للصراعات.

لقد سلط عرض وكيل الأمين العام اليوم الضوء بشكل واقعي تشتد الحاجة إليه على اثنتين من أسوأ الأزمات الإنسانية التي نواجهها اليوم – الأولى تمثل حالة جديدة للطوارئ، والثانية تمثل أزمة علينا ألا ننساها، حتى ولو أنه من المحتمل أن الآفاق بدأت تقل قتامة. وقد أولت المملكة المتحدة الأولوية للصومال وأوغندا لدى تخصيص مساعدتنا الإنسانية، وندعو الآخرين إلى أن يحذوا حذونا.

وأود أن أدلي ببعض الملاحظات المقتضبة بشأن الصومال وأوغندا. أولا، في ما يتعلق بالصومال، تعرب المملكة المتحدة عن عميق أسفها لوفاة حفظة السلام

الأوغنديين في الصومال بتاريخ ١٦ أيار/مايو. ونظل ملتزمين بتوفير الدعم المالي واللوجيستي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وهي تحاول تقديم المساعدة في استعادة السلام والاستقرار إلى بلد لم يشهد شيئا سوى الصراع لوقت طويل. ويعبر تقرير وكيل الأمين العام بصراحة عن الحالة اليائسة التي يواجهها المشردون في جنوب ووسط الصومال، حيث يتعرض معظمهم لسوء التغذية والأمراض من قبيل الكوليرا. وينبغي لهذا الأمر أن يعزز إصرار أعضاء مجلس الأمن وشركائهم على الإسهام بقسطنا. وعلى نحو خاص، نؤمن بوجوب أن نوضح للأطراف في المنطقة مسؤوليتها عن وقف الأعمال العدائية، والشروع، كما شدد على ذلك جون هولمز، في عملية سياسية شاملة حقا، وتيسير حرية التنقل للمساعدات والعاملين في المجال الإنساني إلى الصومال ومنه وفي جميع أنحائه.

وتوجه المملكة المتحدة هذه الرسائل- التي تم التعبير عنها بوضوح في البيان الرئاسي لمجلس الأمن الصادر في ٣٠ نيسان/أبريل (S/PRST/2007/13) - إلى الأطراف المعنية على أرفع المستويات، وندعو شركاء مجلس الأمن إلى الانضمام إلينا في القيام بذلك.

وترحب المملكة المتحدة بالموافقة التي أعرب عنها الرئيس يوسف لوكيل الأمن العام بشأن قيام فريق من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بزيارة للمنطقة لإجراء تحقيق بشأن مزاعم وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان.

واسمحوا لي الآن بتناول شمال أوغندا. ترحب المملكة المتحدة بالزيارة المبكرة التي قام بها وكيل الأمين العام لمنطقة تسبب فيها الصراع بمعاناة إنسانية كبيرة لما يناهز عقدين. وقد تحسنت الحالة الأمنية في شمال أوغندا بشكل كبير خلال الأشهر القليلة الماضية، غير أن ما زيد بكثير عن مليون شخص ما زالوا يعيشون في ظل ظروف صعبة للغاية في مخيمات للأشخاص المشردين داخليا، وينبغي لنا ألا ننسى ذلك. ونرحب بما أجراه وكيل الأمين العام من مناقشات مع حكومة أوغندا بشأن التزاماها إزاء الطوائف في الشمال.

ومن البديهي تماما أن أفق التوصل إلى اتفاق سلام دائم يكتسي أهمية بالغة لسكان شمال أوغندا، وينبغي لنا جميعا أن نبذل قصارى جهدنا للمساعدة في تحقيقه. وفي هذا الصدد، نشيد بجهود المبعوث الخاص، الرئيس شيسانو، التي اضطلعت بدور مركزي في كفالة استئناف محادثات جوبا للسلام في ٢٦ نيسان/أبريل. ومن المشجع أيضا أن الطرفين وافقا على تمديد العمل باتفاق وقف الأعمال العدائية ويجب على المجتمع الدولي الإبقاء على الدعم السياسي واللوجيستي لمحادثات جوبا وعليه حث الطرفين على مواصلة التركيز على إبرام صفقة سلام شامل. ونؤمن بأنه يجب على المجلس أن يظل منخرطا ومؤيدا، بالنظر إلى جسامة التداعيات الإنسانية والأمنية في سائر أرجاء المنطقة وكما قال وكيل الأمين العام، يتمثل التحدي الذي ينتظرنا في الانتقال من الصراع والإغاثة في حالة الطوارئ إلى السلام والتنمية.

السيد كليب (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): أود في مستهل كلامي أن أضم صوتي إلى أصوات الآخرين في الترحيب بوكيل الأمين العام هولمز مرة أخرى في مجلس الأمن، وأن أشكره على إحاطته الإعلامية عن زيارته للصومال وأوغندا.

ووفد بلدي يتشاطر الرأي القائل إن الحالة الإنسانية في المنطقتين قيد النظر تظل مصدر قلق عميق. فالاحتياجات الإنسانية كبيرة بصورة خاصة في الصومال، بفعل حجم الأزمة هناك. إلا أنه يشجعنا التحسن التدريجي الحاصل في منطقة البحيرات الكبرى، حيث بدأ السلم يبزغ، وإن كان ببطء، في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي شمال أوغندا.

وفي الصومال، تثير الحالة الإنسانية المتردية بالغ القلق. ونحن نشعر بعميق الأسى إزاء عودة مقديشو مرة أخرى إلى الصراع وعدم الاستقرار خاصة بعد أن حظيت بقدر من السلام والاستقرار في العام الماضي. وقد أشار العديد منا من قبل إلى الحالة الراهنة بوصفها أسوأ أزمة إنسانية منذ أوائل التسعينات والقرن الماضي. والواقع أن ما يقدر بنحو ٣٠٠ ٠٠٠ شخص قد فروا من مقديشو في الأشهر الأخيرة بسبب القتال الشديد، وأن ما يزيد على ألف قد لقوا حتفهم، وأن ١,٨ مليون شخص آخرين ما زالوا بحاجة إلى مساعدة إنسانية عاجلة. ويجب على جميع الأطراف في الصومال أن تحترم القانون الإنساني الدولي، وأن تحمي المدنيين، وأن تسمح بوصول المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين إليها.

إن الحالة الإنسانية المتردية نتيجة مباشرة لاستمرار عجز الأطراف الصومالية عن التوصل إلى حل سياسي لخلافاتها. ولهذا فإن من الضروري أن تبدأ على سبيل الاستعجال عملية وطنية شاملة للمصالحة، على النحو المطلوب في قرار مجلس الأمن ١٧٤٤ (٢٠٠٧).

والمشكلة الصومالية، في التحليل النهائي، مشكلة يجب أن ينهض الصوماليون بحلها؛ وكل ما يمكن أن يفعله المجتمع الدولي هو أن يشجع على الاضطلاع بهذه العملية وأن يساعد عليها. ونحن نؤيد، في ذلك الصدد، جهود الأمين العام لتيسير عملية المصالحة والمساعدة عليها. ونشيد بالاتحاد الأفريقي لجهوده المبذولة للتوصل إلى حل مبكر للصراع الذي طال أمده، بما في ذلك عن طريق نشر البعثة الأفريقية في الصومال. وندين عمليات القتل التي وقعت مؤخرا لأفراد البعثة. ونتطلع إلى النشر الكامل للبعثة، ونحث المجتمع الدولي على تعزيز المساعدة التي يقدمها إلى البعثة في تنفيذها لولايتها.

وأود الآن أن انتقل إلى منطقة البحيرات الكبرى، وأن أعرب عن أسف وفدي لأن الحالة الإنسانية هناك ما زالت تتسم بالخطر. غير أنه يراودنا الأمل في أن يؤدي الحل السياسي الجاري حاليا لعدد من الصراعات مثل الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي شمال أوغندا، إلى تخفيف الأزمة، بل وإلى حدوث تحسن تدريجي في الحالة الإنسانية.

وفيما يتعلق بأوغندا، نؤيد نهج ''الجهد الثلاثي'' الذي تتبعه أوساط المساعدة الإنسانية والقائم على تقديم المعونة لمن لا يزالون يعيشون في المخيمات؛ وتوفير المساعدة لمن هم بصدد العودة؛ وتقديم معونة الانتعاش المبكر لمن عادوا بالفعل إلى ديارهم. ونتشاطر الرأي القائل بأنه يمكن بذل جهود أكبر لمساعدة المشردين الذين تزيد أعدادهم على مليون ومازالوا يعيشون في المخيمات ونرى أن التقدم المحرز على الجبهة السياسية والدبلوماسية، ولا سيما فيما يتعلق بمحادثات جوبا للسلام، سيؤدي إلى حدوث تحسن في الحالة الإنسانية، ومن ثم يجب علينا أن تكفل استمرار عملية السلام وتقدمها.

ويؤكد وفدي أن من الأهمية بمكان أيضا، في الوقت الذي يواصل فيه المجتمع الدولي جهوده لتقديم المساعدة الإنسانية فضلا عن دعمه لعملية السلام، أن يبدأ النظر في كيفية توفير المساعدة الإنمائية من أجل مواصلة المكاسب التي يجرى إحرازها.

ويرى وفدي أن من الأساسي، من أجل كفالة نجاح الجهود الإنسانية، أن تتقيد هذه المساعي النبيلة دائما بالمبادئ الدولية للمساعدة الإنسانية، التي تتضمن مراعاة مبادئ الإنسانية، والحياد والنزاهة؛ والاحترام التام لسيادة الدول وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية، وللدور الأساسي للدولة المتضررة في بدء عملية المساعدة الإنسانية وتنظيمها

وتنسيقها وتنفيذها داخل أراضيها، وأخيرا التقيد بالقوانين الدولية والوطنية كأساس للتعاون من أجل علاج الحالات وتعزيز قدرة البلدان المتضررة على الاستجابة في حالات الطوارئ.

وأخيرا، يكتسي التنسيق مع السلطات المحلية، في المناطق التي تعمل فيها المنظمات الإنسانية، مثل منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي بأهمية أساسية، إذا أريد للعملية أن تؤول إلى الملكية المحلية، وأن تكون ناجحة ومستدامة. وفي الوقت الذي يجب فيه تلبية الاحتياجات القصيرة الأجل للاجئين والمشردين داخليا على سبيل الاستعجال، من الأهمية الأساسية أيضا كفالة أن يظل الأثر الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الطويل الأجل على المجتمع المحلي مفيدا لذلك المجتمع.

السيد دلا سابليير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أيضا، في البداية، أن أشكر السيد هولمز، وكيل الأمين العام، على إحاطته الإعلامية؛ وأن أشيد به على شجاعته. لقد كانت زيارته إلى الصومال في الأسبوع الماضي أول زيارة يقوم بها مسؤول من مقر الأمم المتحدة على ذلك المستوى منذ قرابة ١٥ سنة. وهذا يوجه في حد ذاته رسالة تؤكد التزام الأمم المتحدة. ونرحب، في ذلك الصدد، بموافقة الحكومة الاتحادية الانتقالية على قيام السيدة لويس أربور المفوضة السامية لحقوق الإنسان بزيارة إلى البلد. ونأمل أن تتم هذه الزيارة في القريب العاجل.

لقد تعين على وكيل الأمين العام أن يختصر زيارته لأسباب أمنية، وهذا شيء يؤكد شواغلنا. ولقد أعرب وفدي من قبل في المفاوضات التي جرت في الصومال في نهاية نيسان/أبريل، عن الأهمية التي يوليها لمسألة أمن العمليات الإنسانية. ويجب على الحكومة الاتحادية الانتقالية أن تكف عن التشكك في مدى جسامة الأزمة الإنسانية الناجمة عن ثلاثة أشهر من القتال. ويشير عدد من المصادر إلى أن حوالي ٠٠٠ ٣٥٠ إلى ٠٠٠ ٤٠٠ شخص - وهو عدد كبير - قد فروا من مقديشو منذ شباط/فبراير. وليس من المقبول أن يكون بوسع ثلث السكان فقط أن يحصلوا على المساعدة الإنسانية. وليس من المقبول أيضا أن يمنع غالبية أولئك الناس - الذين ينتمون إلى جماعة عرقية معينة - من العودة إلى ديارهم.

ونطلب إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية، والقوات الإثيوبية والجماعات المسلحة أن تحترم القانون الإنساني الدولي. ويجب أن تسمح بعبور قوافل برنامج الأغذية العالمي والمفوض السامي للاجئين. ويجب أن تيسر أعمال لجنة الصليب الأحمر الدولية؛ ويجب أن تساعد لا أن تعوق، المنظمات غير الحكومية الرئيسية التي هي على استعداد لأن تعمل في الصومال، مثل أطباء بلا حدود. ويجب وضع حد للضرائب التي تفرض عند نقاط التفتيش، والصعوبات التي يواجهها الراغبون في الحصول على تأشيرات للدخول.

ونحن نشعر بقلق شديد لعدم قدرة العاملين في الحقل الإنساني عامة على الوصول إلى السكان المدنيين؛ ونود أن نعرف ماذا يمكن عمله لإتاحة إمكانية الوصول إلى عدد أكبر من الضحايا. ونود أن نسمع تعليقات السيد هولمز على هذه المسألة.

إلا أننا نرحب بالتعليقات التي أدلت بها الحكومة الاتحادية الانتقالية في أثناء زيارة السيد هولمز. ويجب أن تترجم هذه التعليقات إلى واقع عملي. ويجب إعطاء تعليمات واضحة لا لبس فيها للقوات المسلحة والميليشيات على حد سواء. ونحث السلطات الصومالية على أن تلتزم في نهاية المطاف بالتوصل إلى حل سياسي شامل بحق. فذلك هو السبيل الوحيد للاستجابة على الأجل الطويل إلى الأزمة في

الـصومال، والاسـتجابة علـى الأجـل القـصير إلى الأزمـة الإنسانية الراهنة.

وأود، قبل أن أختتم بياني عن مسألة الصومال، أن أشيد بالبعثة الأفريقية في الصومال التي تدفع ثمنا غاليا في ذلك البلد.

وما فتئت الحالة في شمال أوغندا مصدر قلق لنا، على الرغم مما أحرز من تقدم بشأن المشردين منذ توقيع اتفاق وقف إطلاق النار. لقد شرد الملايين من الناس في ذلك البلد، ونأمل أن يواصل السكان الذين لاقوا ويلات العنف طيلة عقدين من الزمان العودة إلى ديارهم. والمعلومات التي وفرها السيد هولمز تشكل مصدر تشجيع لنا، على الرغم من أن الاتجاه الذي تمت ملاحظته يحتاج إلى مزيد من التأكيد. ومن المرجح أن هؤلاء الأشخاص لن يعودوا إلى ديارهم إذا لم يتوفر أمن دائم. لذلك فإن فرصة تمديد وقف إطلاق النار حتى ٣٠ حزيران/يونيه بين الحكومة الأوغندية وجيش الرب للمقاومة يجب أن تغتنم بصورة تامة. وإننا نؤكد مجددا دعمنا للرئيس شيسانو ومحادثات جوبا.

وريثما يستتب السلام، نحيط علما بالجهد الثلاثي الذي طالبنا السيد هولمز ببذله فيما يتعلق بالأشخاص الموجودين في المخيمات، والأشخاص الذين يختارون العودة، والأشخاص الذين سيكونون، بعد عودتهم إلى ديارهم، في حاجة إلى المجتمع الدولي. إننا نفهم أن المعونة الإنسانية لا يمكن تخفيضها في هذه المرحلة؛ فالاحتياجات الجوهرية يجب تلبيتها. ونفهم أن المعونة الإنسانية لا يمكن تخفيضها إلى أن تعوض بالمساعدة الإنمائية، لا سيما في مجالي التعليم والصحة.

ويسرنا أن نلاحظ أن الإدارة المدنية – وعلى وجه التحديد جهاز الشرطة والجهاز القضائي – ما فتئت تبسط سيطرتها بصورة متزايدة في شمال أوغندا. وإننا نهنئ حكومة أوغندا ونشجعها على الثبات في هذا المسار.

أخيرا، أود أن أسلط الضوء على مصدرين للقلق. الأول هو عمليات نزع السلاح في إقليم كرموجا، التي تتسبب في إثارة العنف. إننا نهيب بالسلطات الأوغندية أن تتجنب أي استخدام للقوة. ثانيا، نرجو من السلطات الأوغندية أن تكفل تحقيق تقدم ملموس داخل وحدات الدفاع المحلية، التي تخضع لسيطرة قوات الدفاع الشعبية الأوغندية، بغية ضمان احترام حقوق الأطفال وحظر استخدام الجنود الأطفال حظرا صارما.

السيد كرستيان (غانا) (تكلم بالانكليزية): أنا أيضا أود أن أشكر السيد جون هولمز، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة الطارئة، على إحاطته الإعلامية.

تؤكد إحاطة السيد هولمز الإعلامية أن الحالة الإنسانية في الصومال تدهورت بسبب القتال الذي دار مؤخرا في مقديشو، مما أسفر عن تدفق مطرد لأكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ من السكان، بما فيهم أشد المستضعفين: الأطفال والنساء وكبار السن. ونشعر بالحزن من حقيقة أن كثيرين من هؤلاء ما زالوا في ظروف يرثى لها، معرضين لتقلبات الأحوال الجوية ومن دون مساعدة طبية.

ويشعر وفدي أيضا بقلق بالغ من التقارير التي تفيد بأن بداية موسم الأمطار قد زادت من تفشي الأمراض بين الأشخاص المشردين في الداخل في جنوب ووسط الصومال. وتمثل إمكانية الوصول إلى هؤلاء الأشخاص من قبل المنظمات الإنسانية وتوفير الحماية لهم تحديا كبيرا بسبب البيئة المتسمة بانعدام الأمن. ولا ريب في أن خطى الأنشطة الإنسانية ستظل مكبلة بالقيود إلى أن يتسنى تحسين الحالة الأمنية.

غير أننا نلاحظ الأعمال الطيبة التي تضطلع بها الوكالات الإنسانية. والواقع أن منسق الإغاثة الطارئة ذكر أن ٢٩٠ ٠٠٠ شخص قد تم توصيل مواد غير غذائية إليهم حتى الآن، في حين أن الاستجابة في مجال الصحة ومرافق الصرف الصحي انطوت على تقديم الدعم للمستشفيات وتوفير الأدوية وأنشطة التطهير بالكلور. كما قام برنامج الأغذية العالمي ومنظمة كير بتوزيع مواد غذائية لما يقرب من ١٨٠ ٠٠٠ شخص. لكن المطلوب عمله أكثر بكثير. ونهيب بالمجتمع الدولي أن يفعل المزيد وأن يقدم المساعدة لهؤلاء الناس الفقراء المكروبين، عن طريق الوكالات الإنسانية. ونرحب بالرغبة التي أعربت عنها الحكومة الاتحادية الانتقالية بتقديم المزيد من التعاون مع المنظمات الدولية بشأن الأولويات في المدى المتوسط وبشأن تنسيق الأنشطة.

وفيما يتعلق بشمال أوغندا، نلاحظ أنه أحرز في عملية جوبا تقدم تجلى في التوقيع مؤخرا على اتفاق التزمت فيه الحكومة وجيش الرب للمقاومة بإيجاد حلول دائمة للصراع بينهما. وأقر الطرفان أيضا تمديد اتفاق وقف الأعمال القتالية. وإننا نشعر بالاطمئنان لتلك التطورات الإيجابية. ويحدونا الأمل أن يثبت الطرفان على التزامهما باللاعنف وبالنهوض بمزيد من تدابير بناء الثقة بهدف وضع حد للتشرد والحرمان اللذين يعاني منهما الناس في شمال أوغندا.

ولاحظنا أن حكومة أوغندا قد أبدت التعاون فعلا مع منسق الإغاثة الطارئة أثناء زيارته. وتلك البادرة تبعث على الاطمئنان لدينا وتوفر الأساس لشراكة محسنة وتعاون بين الأمم المتحدة وحكومة أوغندا بشأن الحالة في شمال أوغندا.

ثمة تطورات إيجابية في شمال أوغندا. فالانتقال من الحالة العسكرية إلى الأمن المدني بدأ فعلا، وإن حكومة أوغندا أمرت بانتشار أفراد الشرطة كجزء من تنفيذ خطة العمل الإنسانية الطارئة. ويحدونا الأمل أن تستمر هذه العملية وأن يتسنى بسط الأمن المدني التام بحضور قيادي كاف في كل المخيمات.

ولئن كانت الحالة الأمنية العامة قد تحسنت، ولئن كان بعض من المشردين داخليا قد بدأوا يعودون إلى ديارهم، ما زالت هناك مشاكل كثيرة يتعين حسمها في مناطق مثل قطاع كتغوم، الذي يستضيف أكثر من ٢٦٠ ٠٠٠ شخص مشرد داخليا. وإن انعدام الأمن المتواصل في كرموجا يهدد سلامة ورفاه المدنيين الذين يسكنون القطاع والمدن والقرى القريبة الأخرى. وأي نهج للتخفيف من الظروف القاسية في هذه المنطقة يجب أن يأخذ في الحسبان الافتقار إلى التنمية ونقص الحماية المتوفرة للمدنيين. وتبعا لذلك، يجب تزويد القطاع بموارد أحسن، ويجب وضع إستراتيجية فعالة للحماية.

ويود وفدي أن يشدد على أهمية تلبية الاحتياجات الإنسانية للأشخاص المشردين داخليا أثناء عملية العودة. لذلك، نحث حكومة أوغندا على كفالة توفر المتطلبات الاجتماعية الأساسية في مناطق التوطن، ليتسنى للعائدين أن يستفيدوا من الانتعاش المبكر وأن يندمجوا بصورة ملائمة.

إن مقترح منسق الإغاثة الطارئة بقيام المجتمع الدولي ببذل جهد ثلاثي لكفالة استمرار الإغاثة الطارئة والحماية لشمال أوغندا يستحق الثناء عليه. ونهيب بالمانحين أن يواصلوا دعم الأنشطة الإنسانية في شمال أوغندا.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): أود بدوري أن أشكر السيد هولمز على إحاطته الإعلامية المفصلة جدا التي وافانا بها اليوم. لقد أضفى عنصر شجاعة

وعجالة على الحالات السائدة في منطقة البحيرات الكبرى، وإننا نقدر ذلك تقديرا عظيما. إن جهوده برهان على شجاعة وتفاني مئات المنظمات غير الحكومية والكثيرين من زملائنا، الذين يعملون في الميدان في ظل أصعب الظروف.

إن بيان السيد هولمز أثار مشاعري وأسعدني كثيرا، لا سيما حين نوه بأن مجرد حضوره في الصومال أعطى الأمل لناس كثيرين التقى بهم كانوا قد فقدوا كل أمل بالأمم المتحدة، بل كانوا يعتقدون أن الأمم المتحدة قد نسيت محنتهم. وإنني أعتقد بأن حضوره بالذات، في ظل تلك الظروف الصعبة، وفر الكثير من المصداقية وأعطى الأمل، وهذا أهم، للذين يعيشون في ظل أشد الظروف صعوبة.

لذلك السبب يود وفدي أن يشيد بذكرى الجنود الأوغنديين في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، الذين ضحوا بأرواحهم في سبيل توفير حياة أفضل لشعب الصومال. تلك المآسي ينبغي أن تشجعنا على مواصلة البحث عن طريق للخروج من هذه الحالة الصعبة جدا.

ويتفق وفدي مع السيد هولمز في أن الحل، مهما كانت صعوبة الحالة في الصومال، يكمن في عملية سياسية شاملة إلى أقصى درجة للجميع يمكن للصوماليين من خلالها، سواء في ذلك المقيمون في أرض الصومال أو الذين يعيشون خارج الحدود، أن يجتمعوا ويتناقشوا ويحاولوا إيجاد مخرج من المأساة التي حلت ببلدهم.

ونعرب عن تقديرنا للعاملين في المجال الإنساني على أرض الواقع، ويؤكد لنا السيد هولمز أن إمكانيات الوصول التي هم في أمس الحاجة إليها آخذة في التحسن. ونرجو أن تواصل الحكومة الاتحادية الانتقالية تمكين هؤلاء العاملين في الحقل الإنساني من أداء ما يجيدون أداءه أفضل من غيره، كما نرجو أن يساعد الدعم الذي يمكن للمجتمع الدولي تقديمه للحكومة الاتحادية الانتقالية وللعاملين في المجال غير الحكومي في الميدان يوما ما شعب الصومال على اجتياز المصاعب التي تكتنفه. ونشكر السيد هولمز على شجاعته في التوجه بالفعل إلى ذلك المكان والاطلاع بنفسه على أحواله.

وفيما يتعلق بشمال أوغندا، نرى التحسن الذي طرأ على الحالة هناك من الأمور السارة والمشجعة. غير أني أجد لزاما عليّ أن أقول إن السيد هولمز قد أتي مرة أخرى بقدر من الاتزان في تطرقه إلى مسألة ما يلزم حدوثه في تلك الحالة حين أشار إلى ضرورة الانتقال السلس من الإغاثة إلى التنمية. وقد كان ذلك دائما من أصعب الأمور على التحقيق لأن المجتمع الدولي تحرك مشاعره في بعض الأحيان الأوضاع التي تحتاج إلى الغوث، ومن ثم يصبح من المتعذر للغاية أن يُضطلع بالتنمية، لأنها أشق كثيرا وتتطلب مزيدا من الوقت والتزاما أطول أمدا. لذا فهو محق تماما حين يصف سجل المجتمع الدولي في حالات الانتقال هذه بأنه ليس ممتازا، وذلك لأن المجتمع الدولي يميل إلى أن يتعجل الانتقال إلى الأزمة التالية التي قد تكون قائمة. ومع ذلك، فبدون ضمان لحدوث نوع من التنمية المستدامة، تترع هذه المناطق للنكوص والتورط في مزيد من الصراعات.

ومن دواعي سروري الشديد، على وجه العموم، أن إحاطة السيد هولمز الإعلامية بشأن كل من شمال أوغندا والصومال قد أتاحت للمجلس الآن أساسا لتجربة يمكن أن نتعامل معها ونضيف إليها ونحن نلتمس الطرق لإحداث تغيير في هاتين المنطقتين. وحين يتذكر المرء أن شمال أوغندا، ربما منذ عقد أو نحوه، كان في وضع لا يقل سوءا عن الصومال اليوم، فإن ذلك يمنحنا الأمل، ونحن ننظر إلى ما يحدث في شمال أوغندا، في أن يكون بادرة على احتمال أن تحدث أمور في الواقع، رغم أن الصومال تبدو وكأنها تمر الآن بأحلك لحظاتها. ولا أعلم ما إذا كان السيد هولمز قد اختار أن يزور هاتين المنطقتين عن قصد، ولكنه بزيارته لهم قد زودنا بمقارنة تبرز ما يحتمل أن يحدث إذا لم يفقد المجتمع

الدولي التزامه بأن يبقى معنيا بمسألة تخضع لظروف بالغة الدقة.

مرة أخرى نشكر السيد هولمز جزيل الشكر على شجاعته ونعرب عن تقديرنا لجميع زملائه في الميدان، الذين هم في الواقع أبطال ذلك العمل والذين يمثلون الوجود الفعلي للأمم المتحدة على أرض الواقع. ونعرب عن التزاماتنا بمد يد المساعدة لهم على أي نحو نستطيعه.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نعرب عن امتناننا للسيد هولمز، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، على العمل الذي ما برح يقوم به وعلى الإحاطة الإعلامية الموضوعية التي قدمها اليوم.

ونشاطره القلق بشأن الحالة الإنسانية الخطيرة في الصومال. لقد زادت أحداث الأشهر الأخيرة عدد اللاجئين والمشردين داخليا. ونهيب بالسلطات في الصومال وبجميع الأطراف الصومالية أن تبذل قصارى وسعها لإزالة الحواجز التي تحول دون تقديم المساعدات الإنسانية والتعاون في أعمال المنظمات الإنسانية.

ومن الواضح أن أسباب الأزمة الإنسانية الراهنة تكمن فوق كل شيء في الافتقار إلى تسوية سلمية. ولقد دعت روسيا باستمرار إلى إقامة حكومة وإقرار السلام في الصومال تحقيقا لمصلحة شعب هذا البلد ولمصلحة الأمن والاستقرار في منطقة القرن الإفريقي. ونرى أن عواقب الأزمة في الصومال لا يمكن التغلب عليها إلا من خلال إجراء حوار واسع النطاق. وسيؤدي مؤتمر المصالحة الوطنية الذي دعا لعقده الرئيس يوسف دورا هاما في تلك العملية.

ونثني كثيرا على الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وغيرها من الأطراف المهتمة من أجل التعاون على إحلال السلام والاستقرار والمصالحة في الصومال. ونؤيد نشر قوة لحفظ السلام تابعة للاتحاد الأفريقي في وقت مبكر. ونعرب عن تعازينا لحكومة أوغندا على وفاة بعض أفراد حفظ السلام الأوغنديين في الصومال.

وفي ضوء اتفاق وقف إطلاق النار المبرم بين حكومة أوغندا وجيش الرب للمقاومة، يحدونا أمل في أن تكون المرحلة الأخيرة في حل المشكلة في شمال أوغندا قد بدأت. ونرى أن حل ذلك الصراع سوف يساعد أيضا على تعزيز الاستقرار في هذه المنطقة من أفريقيا حيث تلتقي حدود أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان.

السيد إيكويبي (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): يتوجه وفدي لكم يا سيدي بالشكر على عقد هذه الجلسة الهامة. كما نعرب عن شكرنا للسيد جون هولمز على المعلومات التي وجّه اهتمامنا إليها، وأولا وفوق كل شيء على اهتمامه الشديد بالحالات الإنسانية المأساوية في المناطق الأفريقية التي زارها من فوره. وكانت رحلته الأخيرة مشجعة للغاية لسكان المنطقة، ولشدّ ما يعانون.

ذلك أن القرن الأفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى، كما أشار آخرون، ينوءان بأزمة إنسانية مستمرة، أسبابها معلومة للجميع. وأشدد على أن من بين الأسباب الرئيسية لذلك الصراعات المسلحة وانعدام التسوية السياسية، والكوارث الطبيعية بطبيعة الحال.

وقد لوحظ إحراز بعض التقدم وبعض أسباب الأمل، ومن ذلك أن تحسنا طرأ في الأشهر الأخيرة على الأمن الغذائي العام في إثيوبيا وكينيا، ويعزى ذلك خاصة إلى تحسن الأوضاع الجوية. غير أن الصورة العامة ما زالت تتسم بقدر بالغ من دواعي القلق، وكان السيد هولمز رغم إرادته أحد شهود الصف الأمامي على هذه الحالة التي لا يمكن استمرارها.

لهذا السبب نشدد على الحاجة الملحة إلى استمرار مجلس الأمن والمجتمع الدولي في دعم جهود بلدان ومنظمات المنطقة. ويجب أن تركز هذه الجهود في المقام الأول على المساعدة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية لوضع الأسس لسلام وتنمية حقيقيين. أولا وقبل كل شيء، نحن ندعو قادة هذه البلدان وجميع أطراف الصراعات المختلفة إلى تحمل مسؤولياتهم واتخاذ الإجراءات، وذلك لكي يتمكن المجتمع الدولي – الذي لا يمكن أن يفعل أكثر من دعم جهودهم – من تقديم المساعدة على المدى الطويل. ويجب التشديد على مسؤولية جميع الأطراف السياسية الفاعلة، التي تغذي انقساماتها وسلوكياتها هذه الأوضاع الصعبة.

أخيرا، نحن نتفق على أنه في كل أنحاء أفريقيا، وفي هاتين المنطقتين بالذات، يمكن تخفيف الأزمات الإنسانية من خلال عوامل مثل تحسين نظم الإنذار المبكر، وتحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية الأساسية، والتعليم والصرف الصحي، وزيادة أعداد المزارع التجارية الصغيرة من أجل زيادة المحصول وتعزيز الزراعة التي هي أقل عرضة لتقلبات الطبيعة.

لكن الشرط الرئيسي هو التسوية الدائمة للصراعات المسلحة، إلى جانب الحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان. كل هذا يجب أن يكون على أساس تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

السيد مانتوفاني (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام هولمز على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن البعد الإنساني في حالات الأزمات في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي، وهو بعد ترى إيطاليا أنه لا يقل أهمية عن بعدي السياسة وحفظ السلام.

كما أود أن أثني على السيد هولمز لقيامه بزيارة مقديشو. فهو أول مسؤول رفيع المستوى في الأمم المتحدة استطاع منذ سنوات عديدة أن يشهد واقعها المأساوي. أخيرا، نعرب عن تقديرنا لحديثه الصريح عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، فضلا عن نهجه الشامل إزاء العمل الإنساني – الذي يشمل الإغاثة، ولكن أيضا الحماية لمن هم في أشد الحاجة إليها.

بالنسبة إلى الصومال، ليس بوسع إيطاليا إلا أن تتشاطر القلق العميق إزاء تدهور الحالة الإنسانية هناك، وخاصة معاناة وتشرد مئات الآلاف من الأشخاص نتيجة المعارك الأخيرة. ونحث السلطات الصومالية بصفة خاصة على بذل قصارى جهدها لإزالة العقبات التي تعترض حرية تنقل المعونة والعاملين في الإغاثة الإنسانية إلى داخل البلد وفي جميع أنحائه، وندعو بلدان المنطقة إلى تسهيل توفير المعونة عبر الحدود، وهو ما شددت عليه نائبة وزير خارجية إيطاليا، السيدة باتريسيا سينتينيلي، خلال زيارتها الأخيرة إلى المنطقة.

وتؤمن إيطاليا إيمانا راسخا بأن الحل الوحيد الممكن للصراع الصومالي هو من خلال المصالحة والحوار السياسيين الحقيقيين، على النحو المبين في الميثاق الاتحادي الانتقالي. لذا نتفق تماما مع ملاحظات وكيل الأمين العام هولمز حول الحاجة إلى عملية سياسية شاملة للجميع. والانعقاد المبكر لمؤتمر مصالحة وطنية يضم جميع مكونات المجتمع الصومالي يكتسي أهمية قصوى في هذا الصدد، ونحن نناشد المؤسسات الاتحادية الانتقالية أن تجعل هذا الحدث مثمرا وشاملا للجميع بقدر الإمكان.

وتضم إيطاليا صوتها إلى أصوات الآخرين في إدانة الهجمات الأخيرة على قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وتعرب عن تعازيها لأسر الجنود الأوغنديين الذين لقوا حتفهم فيها، وكذلك لأسرة مسؤول الصليب الأحمر الذي سقط ضحية لتلك الهجمات. إننا ندعو جميع الأطراف إلى مواصلة ضبط النفس، ونؤيد المحادثات الحالية بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات الإثيوبية وشيوخ العشائر

في مقديشو بهدف تثبيت وقف الأعمال القتالية. وفي ذلك السياق، نعتقد أن دور بعثة الاتحاد الأفريقي حاسم، وقد قررنا دعم الاتحاد الأفريقي بجهد ثنائي تكميلي قدره ١٣ مليون دولار لهذا الغرض.

ونشعر بالتشجيع من نتائج زيارة وكيل الأمين العام هولمز، التي توحي بحدوث تحسن في الوضع الإنساني في شمال أوغندا نتيجة اتفاق وقف إطلاق النار ومحادثات السلام الجارية في جوبا، والتي تؤيدها إيطاليا تأييدا تاما. هذا تطور إيجابي يدل على أن العملية السياسية السليمة، التي تقودها وتديرها المنطقة بدعم كامل من المجتمع الدولي كله، يمكن أن يكون لها تأثير مباشر على السكان المتضررين.

إننا نؤيد النهج الذي مفاده أن الوقت قد حان لنبدأ بالتفكير في إعادة التوطين والإعمار في شمال أوغندا. وتحقيقا لهذه الغاية، نقدر الدعوة إلى مجتمع المانحين للاستمرار في المشاركة والاستثمار في التنمية المستدامة لمنطقة عانت من التهميش. وسيكون من المثير للاهتمام معرفة المزيد حول تعاون الحكومة الأوغندية في هذا الصدد.

السيد ليو زنمين (الصين) (تكلم بالصينية): تحتل القضايا الإنسانية مكانا بارزا في جدول أعمال مجلس الأمن، ومن المؤسف أن عددا من البلدان الأفريقية لا تزال تعاني بشدة من المشاكل الإنسانية.

في بعض مناطق الصومال يزداد العنف وتستشري القرصنة. هذا الوضع يشكل تهديدا لمصادر الرزق المحلية ولسلامة الملاحة الدولية. وفي السودان، استمرار الصراع في منطقة دارفور أثر تأثيرا خطيرا على الإغاثة الإنسانية وجهود المساعدة. وفي تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، باتت مشكلة اللاجئين تشكل تهديدا للسلامة والاستقرار. وفي أوغندا، رغم أن الحكومة استأنفت المحادثات مع جيش الرب للمقاومة والوضع الإنساني في الشمال آخذ في التحسن، لا يزال البلد يواجه مشكلة عدم توفر التمويل.

في رأينا أن هناك حاجة إلى نهج شمولي لمعالجة الأعراض والأسباب الجذرية للمشاكل الإنسانية. هذه المشاكل هي عادة نتاج مباشر لتفاقم القضايا الساخنة في منطقة ما، والأزمات تترابط ارتباطا وثيقا بالمشاكل السياسية والأمنية والإنمائية. ولمواجهة المشاكل الإنسانية، من الضروري اتخاذ تدابير الإغاثة الطارئة التي تسفر عن نتائج فورية. ومن الضروري أيضا اعتماد تدابير سياسية قوية ترمى إلى القضاء على الأسباب الجذرية للأزمة.

ونحن نعتقد أن العناصر التالية ضرورية لإيجاد حل جذري لمشاكل أفريقيا الإنسانية: التوعية النشطة وتعزيز الوئام الاجتماعي والوحدة؛ ومساعدة التنمية الاقتصادية في أفريقيا؛ واستئصال الفقر؛ وتحسين معيشة السكان عموما.

ثانيا، أي تحسن في الأوضاع الإنسانية في أفريقيا يتوقف على الجهود المشتركة التي تبذلها البلدان المعنية والمجتمع الدولي. وفي السنوات الأخيرة، وبدعم نشط من المجتمع الدولي، عملت البلدان الأفريقية بلا كلل لحل قضاياها الساخنة واستئصال الأسباب الجذرية للأزمة الإنسانية.

إننا نثني على حكومة أوغندا لاستئنافها المحادثات مع جيش الرب للمقاومة، ونأمل أن يساعد التقدم في العملية السياسية على زيادة تخفيف الوضع الإنساني هناك. ونحن نؤيد الجهود الدبلوماسية التي يبذلها المجتمع الدولي لإيجاد حل سياسي لمشاكل منطقة دارفور.

ونناشد المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة لتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى لإعانتهما على التعامل مع المشردين داخليا. ونرى أن يواصل المجتمع الدولي إيلاء الاهتمام للمشكلة الإنسانية في أفريقيا، مستعينا بالمزايا التي

يتمتع بها كل طرف من الأطراف المعنية، وأن يتبع نهجا كليا إزاء هذه المسألة لضمان حدوث تحسن تدريجي في الحالة.

وقد شاركت الصين على مر السنين مشاركة فعلية في الجهود الدولية المبذولة للتخفيف من الحالة الإنسانية في أفريقيا. ونعمل من خلال القنوات متعددة الأطراف والثنائية على التوصل إلى حل مناسب لقضايا المناطق الساخنة. ونشارك بهمة في عمليات حفظ السلام في أفريقيا ونمد يد العون، قدر استطاعتنا، للمساعدة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية بأفريقيا. أما في المستقبل، فسوف تقوم الصين متضافرة مع المجتمع الدولي بدورها مناصرةً لقضية السلام والاستقرار والتنمية في أفريقيا.

السيد سويسكام (بناما) (تكلم بالإسبانية): نود أولا أن نشكر السيد جون هولمز على الزيارة التي اضطلع بها للصومال يوم ١٢ أيار/مايو وعلى تقريره الممتاز عن الحالة الإنسانية في أوغندا. ونود بالمثل أن نعرب عن تقديرنا للجهود الجاري بذلها بقيادة السيد فرانسوا لوزيني فال في الصومال والسيد جواكيم شيسانو في المناطق المتضررة من جراء جيش الرب للمقاومة.

ونلاحظ أن الأجواء ما زالت متسمة بالتوتر قابلة للاشتعال، بالرغم من ظهور بعض بوادر على تحسن الحالة الإنسانية في كلا البلدين. ومن دواعي سرورنا أن نسمع بأن مواطني مقديشيو والمواطنين في شمال اوغندا آخذون تدريجيا في العودة إلى ديارهم، الأمر الذي يمثل خطوة أولى مبشرة بالأمل. ومن المؤسف أن عودتهم تواجه كثيرا من العوائق، كما أخبرنا السيد هولمز اليوم. ويتحتم أن يقدم المجتمع الدولي مزيدا من التعاون والمساعدة المالية لتوفير مستوى أدنى من الأوضاع الإنسانية في كلا البلدين ومن ثم للنجاح في تحقيق الاستقرار بالمنطقة. ومن الواجب في الوقت ذاته أن تزيل الحكومات جميع العوائق التي تحول دون الفعالية في إعداد العمليات الإنسانية. وقد زودنا تقرير السيد هولمز اليوم ببعض أمثلة على تلك العوائق.

وفيما يتعلق بالصومال، أحجم كثير من المشردين عن العودة إلى المناطق الواقعة تحت السيطرة العسكرية في مقديشيو، لفزعهم من جراء الصدامات التي حدثت مؤخرا. وكخطوة أولى صوب حل هذه المشكلة، يجب أن تعترف الحكومة بضخامة الأزمة الإنسانية وطابعها. كما يتعين عليها أن تضاعف ما تبذله من جهود لعقد مؤتمر المصالحة الوطنية الشامل.

ذلك أن الناجين، في غياب أي آفاق لسلام دائم، يريدون أن يتجنبوا بأي ثمن الوقوع بين شقي رحى الأعمال القتالية في حال استئنافها. وهذا أمر مفهوم، بالنظر إلى أن التوتر يمكن أن يتحول دون صعوبة تذكر إلى اضطرابات. ويدل تقرير السيد هولمز على أن حالات اندلاع أعمال العنف مستمرة. وقد أعطانا نماذج من الحوادث التي وقعت يوم ١٢ أيار/مايو، التي أدت مع الأسف إلى اختصار رحلته إلى الصومال. كما أنبأنا عن الهجوم البشع الذي وقع بعد ذلك بأربعة أيام لا غير وأودى بحياة أربعة جنود أوغنديين في البلد المذكور. ويبرهن كل هذا على الواقع المتسم بالعنف. كما أن ثمة تقارير على ارتكاب فظائع ضد تجار الأقليات في مقديشيو من جانب السلطات البلدية ذاتها. وفي سياق هذا العنف اليومي، ستكون الجهود المبذولة لتحقيق مصالحة حقيقية قليلة ومتباعدة.

وبالنظر إلى هذا الواقع الأليم، وكخاتمة مريرة لأعمال القتال، يوجد بينها عامل مشترك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي.

ويرسم لنا أحدث تقرير للأمين العام عن الأطفال والصراع المسلح في الصومال (S/2007/259) صورة مفزعة. بل إن لعزوف الأطفال عن المشاركة في الصراع في أوغندا

جوانب أكثر قتامة. فالأولاد والبنات، علاوة على كونهم ضحايا مباشرين، يؤخذون رهائن في الصراعات التي يجندون فيها على نحو منتظم كأطراف فاعلة فيها. وما دامت هذه الممارسات مستمرة، ستظل الشكوك تحيط بالتزام السلطات وغيرها من الأطراف المتورطة في هذه الأعمال، والمسؤولين عن احتجازهم.

ونرجو أن نغتنم هذه الفرصة لنؤكد مجددا الدور الذي تؤديه المرأة في تسوية الصراعات. وندعو الأطراف إلى زيادة تمثيل المرأة في عملية المفاوضات في جوبا.

ومكافحة الإفلات من العقاب ضرورية في جميع هذه السياقات. ولا ينبغي أن يكون احترام المعايير الدولية لحقوق الإنسان موضعا للأخذ والرد. وكما أوضحت السيدة لويز أربور، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، يجب أن يتمشى أي اتفاق يتم التوصل إليه بين جيش الرب للمقاومة وجمهورية أوغندا مع القانون الدولي ويجب أن يحظر إصدار عفو عام في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وقد كان تشديد رؤساء دولنا في عام ٢٠٠٥ قاطعا في هذا الصدد. وتقع كذلك على عاتق الأمم المتحدة مسؤولية استعمال الوسائل الدبلوماسية والإنسانية وغيرها من الوسائل السلمية المناسبة للمساعدة على حماية السكان من تلك الجرائم.

وأخيرا، فيما يتعلق بالصومال، نجدد مطالبتنا بالنشر الكامل على وجه السرعة لقوات الاتحاد الأفريقي حتى يمكن للقوات الإثيوبية أن تنسحب من أرض الصومال وحتى يمكن لقوات الاتحاد الأفريقي أن تدعم القوات الأوغندية في الحد من الأعمال القتالية. وقد شهدنا في الصومال، كما في أوغندا، ضرورة إجراء حوار واسع النطاق فيما بين الأطراف المعنية لأن من غير الممكن إيجاد حل دائم في ظل هذه الأوضاع المؤسفة إلا عن طريق الحوار. ومرة أخرى نحث على إيجاد حل سياسي لتلك الأزمة من خلال النجاح في إقامة مؤتمر للمصالحة الوطنية في الصومال. أما بالنسبة لأوغندا، فنحث على عدم إهدار الفرصة المتاحة في هذه الجولة الجديدة من المفاوضات.

السيد فوتو – بيرناليس (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر السيد جون هولمز، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، على تقريره عن زيارته الأخيرة للصومال وأوغندا. وبيانه الصريح والواضح يبرز الحالة المأساوية وانعدام الأمن اللذين يعانيهما الملايين من ضحايا الأزمات الإنسانية في أفريقيا وغيرها من الأماكن. وأود أن أعرب عن دعم بيرو الثابت للعمل المتفاني وللجهود القوية التي يبذلها مكتبه في رعاية المدنيين، بما في ذلك الأشخاص المشردون داخليا واللاجئون المتأثرون بهذا النوع من الأزمة.

وأود أن أدلي ببعض التعليقات على تقرير السيد هولمز.

إننا ندين الهجمات التي وقعت في الصومال على قوات الاتحاد الأفريقي في مقديشو، مما أدى إلى مقتل أربعة جنود وإصابة عدة أشخاص بجروح، من بينهم أطفال. ونشعر بالقلق حيال تدهور الحالة الإنسانية ووقوع الهجمات على السكان المدنيين، فضلا عن التحرشات وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الأطراف المختلفة. وتقودنا تلك الحقائق إلى الاعتقاد بأن الحكومة والجماعات السياسية تبدد فرصة لإيجاد حل للأزمة المطولة في الصومال. وبالتالي، نناشد المؤسسات الاتحادية الانتقالية وجميع أطراف الصراع الالتزام بتأمين إمكانية الوصول الكامل للعاملين في تقديم المساعدة الإنسانية والموافقة على إصدار الإذن اللازم بالمرور بغية توصيل المعونة الغذائية إلى المتلقين.

ولا بد للمجتمع الدولي ومجلس الأمن أن يدرسا بشكل عاجل كيفية معالجة الأزمة الإنسانية في الصومال. فبدون توفير الأمن وبدون إمكانية إيصال المساعدة الإنسانية، قد تصبح جميع الجهود السياسية هدرا. ونوافق على أن إجراء حوار شامل وعملية سياسية حقيقية يمثل الوسيلة الوحيدة لتحقيق السلام المستدام في الصومال.

ونشعر بالامتنان للسيد هولمز على زيارته لأوغندا ويسرنا أن الحالة الإنسانية تحسنت، بالرغم من أنه لا بد من ملاحظة أن هناك قدرا كبيرا من العمل الذي يتعين القيام به وعلينا أن نواصل تشجيع جميع الأطراف في جهودها لإنهاء الصراع الذي طال أمده. ولذلك السبب نثني على الأطراف لتمديدها وقف إطلاق النار، ونأمل أن توفر محادثات جوبا فرصة لإنشاء إطار تتم فيه إعادة بناء مجتمع ديمقراطي.

ونود أن نشارك الذين ناشدوا الحكومة الأوغندية وجيش الرب للمقاومة رفض الإفلات من العقاب واحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي. ونرى أنه ينبغي زيادة تعزيز القدرات الوطنية في أوغندا بغية القيام بعمليتي التهدئة والمصالحة. وفي ذلك السياق، يشكل تقديم الدعم المالي والسوقي أمرا حاسما. كما ترى بيرو أن على المجتمع الدولي أن يواصل دعم عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي لا بد من تنفيذها. وعلينا أن نطالب جيش الرب للمقاومة بإطلاق سراح النساء والأطفال وغير المقاتلين الذين ما زالوا محتجزين رهائن.

وأخيرا، أود أن أعرب عن امتناننا على العمل الذي اضطلع به الرئيس جواكيم ألفارو تشيسانو بصفته المبعوث الخاص للأمين العام في استئناف محادثات السلام، وكذلك امتناننا لحكومة جنوب السودان على الوساطة التي تقوم بها.

السيد بيل (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أشكر وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيد جون هولمز، على تقريره الواقعي والمفصل عن بعثته إلى البلدين قيد النظر.

أولا، أود أن أدلي ببعض التعليقات بشأن الحالة في الصومال. ما زالت بلجيكا تشعر بقلق شديد حيال انعدام الأمن والحالة الإنسانية في مقديشو وفي المناطق الأخرى للبلد. ويمثل تشريد مئات الآلاف من الأشخاص واختطاف العاملين في تقديم المساعدة الإنسانية - الذين تم إطلاق سراحهم لاحقا - أمرين محزنين ومثالين أخيرين. والحالة الأمنية بالإضافة إلى العقبات البيروقراطية وغيرها من العقبات تعوق إيصال المساعدة وتنقُّل العاملين في تقديم المساعدة الإنسانية في الصومال. وفي ذلك السياق، تناشد بلجيكا السلطات الصومالية بذل كل ما في وسعها لتيسير إمكانية الحصول على المساعدة الإنسانية.

وبلجيكا، بينما تشدد على المسؤولية الأولية للحكومة الاتحادية الانتقالية، تناشد جميع الأطراف أن تكفل بشكل عاجل حماية المدنيين، وخاصة حماية الأطفال والنساء. كما تشير إلى التزام هذه الأطراف باحترام القانون الإنساني الدولي. وتشيد بلجيكا بموافقة الحكومة على إيفاد بعثة من مكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، السيدة لويز آربر، للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في الصومال.

وبعبارات أعم، فإن الأمر الأساسي هو إنشاء حوار شامل وعملية سياسية للمصالحة لتوطيد المؤسسات الاتحادية الانتقالية ولإعادة إرساء سلطة الدولة ولتحقيق استقرار البلد بطريقة دائمة.

وبالتالي فإن نجاح مؤتمر المصالحة الوطنية الذي أعلنته الحكومة يتسم بأهمية حيوية. وهو يتطلب، في الوقت الحاضر، توطيد وقف إطلاق النار وتحقيق الاستقرار في

منطقة مقديشو، مما يستلزم بذل الجهود من جانب جميع الأطراف للخروج من دائرة العنف.

وأخيرا، علينا في غضون ذلك أن ندعم نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بغية الإسهام في تحقيق الاستقرار في البلد ودعم العملية السياسية.

وأود أن أدلي ببعض التعليقات بشأن أوغندا. فقد تحسنت الحالة الأمنية والإنسانية في شمال أوغندا، ولا يمكننا سوى أن نرحب بتلك الحقيقة. وعاد بالفعل إلى ديارهم العديد من الأشخاص المشردين. ولكن هناك مليون شخص تقريبا موجودون في المخيمات، وبالتالي ما زال يوجد تحد رئيسي. ومن الأهمية بمكان أن تبذل الحكومة الجهد اللازم لاستمرار تحسين الحالة الأمنية في شمال البلد.

وعلى الحكومة، بالشراكة مع المجتمع الدولي، أن تبذل ما وصفه السيد هولمز بمسعى إنساني ذي ثلاثة مسارات – هي مساعدة الأشخاص الموجودين في مخيمات المشردين، ومساعدة العائدين إلى ديارهم، ومساعدة الأشخاص الذين عادوا إلى ديارهم بالفعل. ولا يمكن تحقيق تلك المساعي إلا إذا تم التوصل إلى تسوية كاملة لمشكلة جيش الرب للمقاومة. وبالتالي من الواضح أن التوصل إلى اتفاق شامل للسلام هو وحده الذي يمكن أن يقنع حقا جميع الأشخاص المشردين بأنه يمكنهم العودة إلى ديارهم.

وبالتالي، على مجلس الأمن أن يواصل تشجيع محادثات جوبا. وبشأن تلك النقطة، لا بد أن نشيد بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الحكومة وجيش الرب للمقاومة بشأن تمديد وقف إطلاق النار إلى نهاية حزيران/يونيه وبشأن استئناف محادثات السلام في جوبا في ٢٦ نيسان/أبريل الماضي. وبفضل جهود المبعوث الخاص للأمين العام، السيد تشيسيانو، أحرزت تلك المناقشات تقدما وتم التوصل إلى اتفاق بشأن حماية قيادة جيش الرب للمقاومة.

وستبدأ الآن مناقشات صعبة بشأن بند جدول الأعمال المتعلق بالمصالحة والمسؤولية. وأود أن أختتم بياني بتلك النقطة. ويود القادة الرئيسيون لجيش الرب للمقاومة من المحكمة الجنائية الدولية أن تعلق أوامر القبض الصادرة ضدهم، وهم يجعلون ذلك شرطا مسبقا للتوصل إلى اتفاق للسلام. ولكن الحكومة، من الناحية الأخرى، تفضل التوصل إلى اتفاق للسلام قبل أن تلتزم بأي شيء فيما يتعلق بجيش الرب أو بالمحكمة الجنائية الدولية.

وفيما يتصل بهذه النقطة، أكد مجلس الأمن من جديد في آذار/مارس الماضي أن من يرتكبون انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي لا بد أن يقدموا إلى المحاكمة. ويرى وفدي أنه يجب على الأطراف أن تواصل محادثاتها بشأن هذه المسألة بغية التوصل إلى حل يحترم هذا المطلب الأساسي. وإذا أريد اللجوء إلى أي جهاز آخر للعدالة بخلاف المحكمة الجنائية الدولية، فيجب أن يفي هذا الجهاز بشروط دنيا وأن يتقيد بمبدأ التكامل، وفقا لنظام روما الأساسي.

ومن رأي وفدي، على أية حال، أن الإفلات من العقاب ليس خيارا مطروحا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الولايات المتحدة الأمريكية.

نود أن نشكر وكيل الأمين العام هولمز على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات وحسنة التوقيت عن الحالة الإنسانية الراهنة في الصومال وأوغندا. فمنظوره المباشر يوفر للمجلس نظرة متعمقة قيمة عن هاتين الأزمتين الحادتين.

وتعرب الولايات المتحدة عن بالغ القلق إزاء أعمال العنف التي وقعت مؤخرا في مقديشو وما نجم عنها من خسائر في الأرواح في الصومال. بيد أنه حتى قبل اندلاع أعمال العنف مؤخرا، واجه مئات الآلاف من الصوماليين

أزمة إنسانية مزمنة. فقد زاد من تفاقم حالات التشريد والمعاناة الناشئة عن الجفاف والفيضانات في عام ٢٠٠٦ على نحو خطير صراع إضافي.

وعلى الرغم من التحديات الحالية التي تعترض سبيل عمليات تقديم المعونة في الصومال، نفهم أن جهود الإغاثة الدولية تصل الآن إلى ما يزيد على ٠٠٠ ٢٥٠ ممن شردوا مؤخرا من مقديشو. ونشيد بأعمال وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي تنهض بتقديم تلك المساعدة المنقذة للأرواح. ونثني أيضا على أعمال فريق الأمم المتحدة القطري للسودان وقيادة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على شجاعتهما وأعمالهما الجسورة. ولقد وفرت الولايات المتحدة موارد هامة لجهود الإغاثة الحالية، وما زلنا ملتزمين بدعم تقديم المساعدة الإنسانية في الصومال. وما برحنا أيضا نقدم المساعدة إلى اللاجئين الصوماليين في كينيا وإثيوبيا.

ونشعر بشديد القلق لأن أعمال الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الإنسانية في الصومال ما زال يعوقها انعدام الأمن، وحواجز الطرق، والصراع بين العشائر، كما لمسنا من الإحاطة الإعلامية المقدمة من السيد هولمز. ونكرر نداءنا إلى جميع الأطراف لتيسير إمكانية وصول العاملين في الحقل الإنساني بغية تقديم المعونة المنقذة للأرواح إلى المحتاجين إليها.

ونشيد بالالتزامات التي اضطلعت بها مؤخرا الحكومة الاتحادية الانتقالية الصومالية برفع العوائق الإدارية التي تعترض سبيل وكالات المعونة الدولية، ونؤكد على أنه ينبغي ألا تؤدي متطلبات التأشيرة والترخيص للرحلات الجوية إلى عرقلة جهود المعونة. ونتوقع من الحكومة الاتحادية الانتقالية تيسير الأعمال الحاسمة الأهمية للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الإنسانية من أجل تحقيق رفاهة شعب الصومال.

وأود أن أشاطر الآخرين إدانتهم للهجوم الذي وقع مؤخرا في مقديشو على قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ونعرب عن تعازينا لعائلات الضحايا الأوغنديين. ونشعر ببالغ القلق إزاء النمط الأخير للهجمات التي تقوم بها العناصر المتطرفة في الصومال، بما في ذلك زيادة استعمال الأجهزة المتفجرة. ونطلب إلى جميع الصوماليين والجهات المعنية الإقليمية منع العناصر المتطرفة التي تستهدف تقويض العملية السياسية من إجراء المزيد من الهجمات.

ولقد وردت إلينا تقارير تفيد بأن الحكومة الاتحادية الانتقالية ستسمح لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بالتحقيق في الادعاءات بانتهاكات حقوق الإنسان في الصراع الأخير. ونحن نرحب بهذا النبأ. إن الادعاءات بانتهاكات حقوق الإنسان شيء يثير بالغ القلق، وسنتابع هذا التحقيق عن كثب.

وأخيرا، لا يمكن علاج الحالة الإنسانية في الصومال إلا عن طريق الاستقرار الناجم عن اتفاق دائم لوقف إطلاق النار وعملية مصالحة شاملة تتوفر لها مقومات الاستمرار. ولهذا، فإننا ما زلنا نحث جميع الأطراف على الدخول من جديد في عملية صادقة للحوار السياسي كأفضل سبيل للتوصل إلى حل دائم للأزمة في الصومال.

ونؤكد من جديد أيضا دعمنا للتخطيط القوي للطوارئ الذي اقترحه الأمين العام بغية الإعداد للانتقال الممكن إلى بعثة تابعة للأمم المتحدة لحفظ السلام في الصومال.

وفيما يتعلق بأوغندا، نقدر انطباعات وكيل الأمين العام هولمز المباشرة عن الحالة الإنسانية في شمال أوغندا، ونتشاطر تفاؤله الحذر بشأن المفاوضات الجارية حاليا. ولقد شجع تحسن الأمن والتقدم نحو التوصل إلى تسوية ما يقرب من ٠٠٠ ٣٥٠ شخص على العودة إلى مناطقهم الأصلية.

إلا أنه لا يزال هناك ما يزيد على مليون من المشردين في شمال أوغندا، ونؤكد على الحاجة إلى أن تكون عودة الجميع طوعية وآمنة.

ونشيد بالجهود التي بذلها مؤخرا مبعوث الأمم المتحدة الخاص تشيسانو لإعادة الأطراف إلى طاولة المفاوضات في جوبا. ونؤيد جهود حكومة جنوب السودان لتيسير المفاوضات. ونحن نراقب عن كثب سير العملية المستأنفة. وإننا على استعداد لتقديم المساعدة فيما يتصل بعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، إذا ما تم التوصل إلى اتفاق نهائي. وريثما يتم ذلك، نواصل تقديم مساعدة هامة لتلبية الاحتياجات الإنسانية في شمال أوغندا، بما في ذلك توفير ما يقرب من ٨٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٦.

وأخيرا نلاحظ أن تلبية الاحتياجات الطارئة المستمرة للمشردين من السكان ودعم الانتعاش الأطول أجلا للعائدين يتطلبان قيادة وتنسيقا قويين. ونحث الأمم المتحدة، بقيادة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على كفالة معالجة احتياجات تنسيق الشؤون الإنسانية في أوغندا معالجة فعالة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن للسيد جون هولمز كي يرد على ما طرح من تعليقات وأسئلة.

السيد هولمز (تكلم بالانكليزية): أود، سيدي الرئيس، أن أغتنم هذه الفرصة كي أشكر جميع الممثلين حول الطاولة على تعليقاتهم الداعمة والبنّاءة. وآمل ألا تكون إشاداتهم بالطبيعة الشاملة والتفصيلية لتقريري انتقادات غير مباشرة لطوله.

وأرى أيضا أنه ليس من الإفراط في التفاؤل القول إن هناك على ما يبدو بالفعل شبه إجماع حول الطاولة على تحليل الحالة وما يلزم علينا أن نفعله في كل من حالتي الصومال وأوغندا. وأجد أن ذلك مشجع جدا، ولا سيما في حالة الصومال، وأعتقد أن هذا التأييد كان إجماعيا بحق تجاه الحاجة إلى الحوار السياسي الحقيقي والمصالحة كأفضل سبيل لعلاج المشاكل الإنسانية ومشاكل البلد في مجموعها. وكان هناك تأييد للنشر التام للبعثة الأفريقية في الصومال. وكان هناك أيضا اتفاق على حدة ونطاق الأزمة الإنسانية التي نواجهها الآن، وخاصة فيما يتصل بنطاق أعمال التشريد الأخيرة من مقديشو - التي أرى أنها كانت أكبر عملية تشريد منفردة شهدناها في العالم حتى هذا العام.

وأنا ممتن أيضا للدعم المعرب عنه لأعمال الإغاثة الإنسانية الجارية حاليا التي لم تحدث حتى الآن الأثر الذي كنا نبتغيه، ولكننا ما زلنا نزيد من جهودنا. وألاحظ كذلك الترحيب حول الطاولة بالزيارة المقترحة لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، والرأي القائل إن هذه الزيارة ينبغي أن تتم بأسرع ما يمكن.

وطرح ممثل فرنسا سؤالا حول ما يمكن أن نفعله من أمور أخرى حتى يتسنى تحسين إمكانية الوصول في الصومال أمام العاملين في الحقل الإنساني. وليس هناك بالطبع حل سحري لذلك؛ فهذا شيء يلزم علاجه بعدد من السبل. وأرى أن أهم نقطة بداية هي قبول كل سلطة في الصومال - الحكومة وأي سلطات أخرى، محلية أو خلافها تسيطر على إقليم أو ناشطة على نحو آخر - باحترام مبدأي الاستقلال ونزاهة الأعمال الإنسانية.

ولقد أنشأت الحكومة الاتحادية الانتقالية لجنة مشتركة بين الوزارات، يرأسها وزير الصحة، للاتصال بالأوساط الإنسانية ومعالجة المسائل الإنسانية. ونرحب بإنشاء تلك اللجنة، وسنعمل معها على نحو وثيق قدر المستطاع فيما يتصل بهذه المسائل.

كما أشرت في ملاحظاتي الاستهلالية، أعتقد بأن من المهم أن تعطي الحكومة المركزية تعليمات، وأن تنشرها على الملأ، بأن كل المعنيين ينبغي أن يساعدوا وأن ييسروا الأعمال الإنسانية وإمكانية الوصول بأكبر قدر ممكن. ومن المهم بوضوح ألا يتعرض العاملون الإنسانيون إلى المضايقة في نقاط التفتيش أو أن يُطلب منهم دفع ما يسمى بالضرائب. والحال ليست كذلك في الوقت الحاضر؛ فهم يتعرضون للمضايقة ويطلب منهم دفع ''ضرائب''. وليس من الواضح دائما من يكون المسؤول الأعلى في أي نقطة تفتيش محددة – فهم ببساطة جماعات مسلحة. ولكن ما دامت الحكومة المركزية تتمتع بالسيطرة على المرابطين في نقاط التفتيش، فمن المهم أن تبعث الحكومة برسالة إلى المعنيين بأن تلك الممارسة ليست مقبولة ولا يجوز أن تستخدم كأسلوب للتحقق من حرية الحركة للعاملين الإنسانيين، الذين لا يسعون إلا إلى مساعدة من هم في أمس الحاجة إلى المساعدة.

مرة أخرى أكرر أنه ربما يكون أكبر شيء يمكن القيام به لتحسين إمكانية الوصول إلى العاملين الإنسانيين هو التحرك صوب نوع من الحوار السياسي الاشتمالي والتسوية السياسية الاشتمالية اللذين تكلمنا جميعا عنهما من حول هذه الطاولة في هذا اليوم. وقد تكون هناك أشياء أكثر تحديدا يمكن القيام بها. فمثلا، توجد ممرات استراتيجية لهبوط الطائرات ليست مفتوحة للمنظمات الإنسانية. وعلى سبيل المثال لم يفتح حتى الآن مهبط الطائرات في مركا، قرب مقديشو. وإن فتح هذا المهبط لطائرات المعونة الإنسانية في المستقبل القريب سييسر الوصول إلى مناطق محددة.

وعموما، يحدوني الأمل أن يبقي المجلس هذه المسألة قيد نظره وأن يكفل أن تتضمن أي بلاغات أو قرارات يعتمدها في المستقبل نداءات قوية باحترام مبادئ العمل الإنساني من قبل جميع المعنيين وبتيسير إمكانية الوصول الإنساني إلى أقصى حد.

وتوجه ممثل إيطاليا بسؤال عن التعاون مع حكومة أوغندا حول مسألة الانتقال من جهود الإغاثة الآنية إلى جهود الانتعاش والتنمية على الأمد البعيد. لقد شكلت الحكومة لجنة رصد مشتركة مكلفة تحديدا برصد تلك العملية، برئاسة رئيس الوزراء، واللجنة تعمل مع المجتمع الدولي في الميدان لتوجيه الانتقال من خطة العمل الإنسانية الطارئة الحالية إلى خطة استعادة السلام والتنمية، التي أشرت إليها فيما سبق، والتي يجري وضعها حاليا بالتعاون مع البنك الدولي وغيره. وهكذا نرى تعاونا طيبا مع الحكومة في هذا المجال. وأعتقد بأن من الحيوي، كما قلت، أن يركز المجتمع الدولي على ذلك وعلى مسألة الانتقال الصعب من جهود الإغاثة الآنية التي ينصب التركيز فيها على الطوارئ – إذا جاز القول – إلى جهود التنمية الطويلة الأمد، التي تنطوي عادة على عدة وكالات بنهوج مختلفة طويلة الأمد. هنا تبرز المشاكل عادة – الفجوة في جهود الإغاثة أو في المعونة الإنمائية. وكما سبق أن قلت، يحدوني وطيد الأمل أن يتسنى لنا أن نتيقن، في حالة أوغندا، من أن الفجوة لن تظهر أبدا، وأن يجري الانتقال السلس الذي نتوق جميعا إلى رؤيته من الإغاثة إلى التنمية.

وأود أيضا أن أكرر أنه لئن كان المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية كبيرة في هذا الصدد وأنه يجب عليه أن يفعل ما بوسعه لكفالة أن يجري الانتقال بصورة ملائمة، ثمة مسؤولية هائلة تقع على حكومة أوغندا أيضا بأن توفر المرافق الأساسية في المناطق المحلية – المرافق اللازمة في مجالات الصحة والتعليم والشرطة والمحاكم، وأن توفر المياه لكفالة أن يتمكن الناس، بعد أن يعودوا إلى ديارهم، من أن يستقروا بسرعة ويستأنفوا حياتهم العادية بطريقة مقبولة.

أود أن أعقّب باختصار شديد على نقطة أو نقطتين أخريين أثيرتا من حول هذه الطاولة. أشار بعض الأعضاء، بما في ذلك ممثل سلوفاكيا، وحسنا فعلوا، إلى مسألة الأطفال والصراع المسلح، في حالتي الصومال وأوغندا كلتيهما. هذه، في الحقيقة، مشكلة هائلة في الصومال، وكل الأطراف، باعتقادي، كانت مذنبة بطرق مختلفة وفي أوقات مختلفة في تجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود – بحسب التعريف الدولي. ومما يتسم بأهمية حيوية وضع حد لتلك الممارسة. وفي حالة أوغندا، وكما قال مختلف الممثلين، ما زال الأطفال والنساء وآخرين يحتجزهم جيش الرب للمقاومة كرهائن. وأهيب بالجيش مرة أخرى أن يفرج عنهم الآن. ولكن، على الأقل، من الحيوي أن تتضمن أي تسوية سلمية قد يتم التوصل إليها بين جيش الرب للمقاومة وحكومة أوغندا نصا كاملا يقضي بالإفراج عن الذين يحتجزهم جيش الرب للمقاومة رغم إرادهم، وبعودهم الطوعية.

وأثار ممثل إندونيسيا مسألة الحاجة إلى أن تأخذ جهود الإغاثة الإنسانية في الحسبان السيادة الوطنية المحلية وأن تشجع القدرة الوطنية المحلية على الاستجابة للأزمات والكوارث، والحاجة إلى التيقن من أن جهود الإغاثة الإنسانية لا تلحق الضرر، أثناء مختلف جوانب الحالات الطارئة، بجهود التنمية الطويلة الأمد. اسمحوا لي أن أطمئنه بأننا نعي وعيا كاملا كل تلك النقاط وأننا تواقون إلى كفالة أن نعمل بهمة أكبر من الماضي في سبيل زيادة القدرة الوطنية والاعتماد على الاستجابة المحلية كأول استجابة، لأن ذلك، في الحقيقة، هو الاتجاه الذي يجب أن نتخذه في المستقبل.

وأشار آخرون – مثلما أشرت أنا في بياني – إلى مسألة القرصنة مقابل الساحل الصومالي والحاجة إلى اتخاذ المجتمع الدولي موقفا محددا بشأن ذلك وبذله جهدا لوضع حد للقرصنة. إنها بوضوح عقبة كبيرة، على سبيل المثال، في وجه جهود برنامج الأغذية العالمي لتوفير المعونة الغذائية الضرورية لشعب الصومال، لأن الطريقة الأسرع والأكثر موثوقية لنقل الأغذية هي عن طريق البحر. وأرجو أن يقوم المجلس والمجتمع الدولي بتدارس ما يمكن عمله لحل هذه المشكلة على وجه السرعة.

وبالنسبة إلى مسألة محادثات سلام جوبا، تحدث مختلف الممثلين عن الحاجة إلى التيقن من أن لا تشجع تلك المحادثات، أيا كانت نتيجتها، على الإفلات من العقاب ولا أن تمنح عفوا، وأن تراعى فيها مراعاة تامة الحاجة إلى العدالة في ختام المحادثات. وأعتقد أن تلك النقاط تحظى بترحيبنا؛ وهي يجري تناولها في سياق المحادثات. ومن هنا تبرز الأهمية الكبيرة لإيجاد التوازن الضروري بين متطلبات إقامة السلام الدائم الذي يتوق إليه سكان المنطقة بشدة، والحاجة إلى إقامة العدل والخضوع للمحاسبة في نفس الوقت.

أخيرا، أود أن أشكر الممثلين من حول طاولة المجلس الذين أشادوا بالعاملين في المجال الإنساني على عملهم في ظروف صعبة خطيرة. إننا نقدر ذلك كل التقدير، وأتعهد بتوصيل تلك المشاعر إلى المعنيين جميعا. إنهم يستحقون تلك الإشادة خير استحقاق، لا سيما في أماكن مثل الصومال وشمال أوغندا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد هولمز على تلك الإيضاحات المفيدة.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.